

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير الطاقة والمعادن لبرمجة السؤال الفريد الموجه لوزارته مباشرة بعد السؤال الموجه لقطاع العدل والحريات. وبمراسلة ثانية يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير الداخلية بتقديم جواب موحد عن السؤالين المتعلقين بتوفير الأمن لحماية المواطنين وممتلكاتهم والسؤال المتعلق بارتفاع نسبة الجريمة وسط المجتمع نظرا لوحدة موضوعها. بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتائية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 17 أبريل:

- عدد الأسئلة الشفهية: 47 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتائية: 9 أسئلة؛

- عدد الأجوبة الكتائية: 9 أجوبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بسبع طلبات إحاطة. إذن الكلمة للفريق الحركي بالنسبة للإحاطة، الفريق الحركي، تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار الجهود المبذولة من طرف الدولة من أجل تأمين الخدمات الصحية، قامت الحكومة بسلسلة من الإجراءات، نذكر منها نظام التأمين الإجباري الذي وضع لفائدة الأشخاص العاملين بأعمال حرة والمتقاعدين والمقاومين وأعضاء جيش التحرير والطلبة وصولا إلى تعميم نظام المساعدة الطبية (RAMED) وهو نظام وطني للتأمين الصحي لفائدة المعوزين الذين لا يتوفرون على دخل قار والفقراء الذين لا قدرة لهم على الولوج للعلاج.

إذ بعد التجربة التي انطلقت سنة 2008 بجهة تادلة-أزبال، تم تقييم هذه التجربة قبل تعميمها وتم حصر العراقيل والصعوبات والاختلالات التي تحول دون نجاح هذا البرنامج الحيوي والإستراتيجي، وذلك بهدف تصحيح هذه الاختلالات قبل تعميم هذا النظام.

إلا أنه، السيد الرئيس، بالرجوع إلى الشروط التي يجب استيفائها من أجل الحصول على بطاقة الاستفادة التي تدوم صلاحيتها ثلاث سنوات، تحول لهم الحق في الاستفادة من مصاريف الخدمات اللازمة طبيا والتي

محضر الجلسة رقم 804

التاريخ: الثلاثاء 25 جادى الأولى 1433 (17 أبريل 2012)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وست عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدتين الوزيرين المحترمين،

السيدتين المستشارتين المحترمتين،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات. الكلمة للسيد الأمين، تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة أعضاء المجلس،

بالنسبة للإعلانات والمراسلات التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين:

توصلت الرئاسة بقرار المجلس الدستوري تحت رقم 12/842 يقضي بما يلي:
1- برفض طلب السيد رئيس مجلس المستشارين المتعلق بوضعية السيد أحمد الكور والسيدة سعاد لغاري؛

2- يصرح على الحال بعدم قبول طلب السيد رئيس مجلس المستشارين بالتصريح بشغور مقاعد أعضاء المجلس السادة: محمد المنصوري، إبراهيم فضلي، العربي الهرامي، محمد عبده عز الدين، محمد أبو الحدادي، جواد وهيب، مولاي إدريس الحسني علوي، الطيب العلوي مولاي الأمين، علال العزيوني، عبد القادر لبريكي، محمد طربيش، عبد الواحد الشاعر وجمال بن ربيعة، وبعدم الاعتداد بأي تغيير طرأ ابتداء من تاريخ 29 يوليو 2011 على تأليف الفرق داخل هذا المجلس.

الإنصاف والمصالحة في إطار العدالة الانتقالية من أجل طي صفحة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، فلازالت العديد من الملفات الأساسية لم تراوح مكانها بعد، وعلى رأسها ملف الشهيد المهدي بن بركة، الذي صرح أحد وزراء الحكومة - بكل أسف - بأنه لا يندرج ضمن الأولويات، وهو ما يعكس التوجه العام للقوى الحية والديمقراطية العازمين على الصمود والإصرار إلى حين كشف الحقيقة، كل الحقيقة، ومحاسبة كل المتورطين من أجل المصالحة مع الماضي وبناء المستقبل.

كما أن العديد من ضحايا هذه الانتهاكات لازالوا يعانون من أوضاع اجتماعية مأساوية، تتطلب حلا عاجلا لجبر الأضرار الفردية والجماعية للضحايا وإدماجهم اجتماعيا وصحيا وتنفيذ مختلف الالتزامات ذات الصلة وأجراً مقتضيات الدستورية الجديدة الخاصة بحقوق وواجبات المواطنة والحريات الأساسية وتوسيع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

كما نظم عمال وعاملات الإنعاش الوطني وقفات احتجاجية أمام البرلمان من أجل الاستجابة لحقوقهم في الأجر المنصف والحياة الكريمة والإدماج والاستفادة من مقتضيات نظام المساعدة الصحية لضمان حقهم في الولوج للخدمات الصحية طبقا لمقتضيات القانون رقم 65.00.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد أبو بكر عبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

السيداتان المستشارتان،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين من أجل إحاطة مجلسنا الموقر علما بمعاونة الفلاحين مع الاحتكار وسوء تقدير منتج الشمندر من طرف شركة (Cosumar) التي تعتمد معايير جد محقة في تحديد ثمن الشمندر، مما يضر بأوضاع الفلاحين والاقتصاد الوطني الذي ترتكز عدة قطاعات منه على هذا المنتج وهذه الصناعة.

وليكن في علم الحكومة أن ثمن الشمندر الذي حددته شركة (Cosumar) لم يزد منذ 30 سنة إلا بنسبة جد ضعيفة، لا توازي الارتفاع الصاروخي لمواد الإنتاج واليد العاملة، ناهيك عن المعايير المحقة التي تنبني على نسبة الحلاوة التي لا دخل للفلاح فيها.

وإني، باسم الفريق الاشتراكي، إذ أؤيد هذا النهج الاحتكاري وغير المنصف والمضر بالفلاحة الوطنية والاقتصاد الوطني، فإني أدعو الحكومة إلى تحمل مسؤوليتها من أجل رفع هذا الضرر البالغ، خاصة وأنها رفعت شعار محاربة الربيع والفساد.

تتطلب سلة العلاجات، نجد أن عددا كبيرا من المواطنين خاصة بالعالم القروي لا يتوفرون على عقود زواج ولا على بطائق التعريف الوطنية وغير خاضعين، وهذه أهم نقطة، وهي أن هذه الفئة من المواطنين جعلها غير خاضع لنظام الحالة المدنية، ناهيك على المعلومات ذات الصبغة السوسيو اقتصادية، مما يعني حرمان العشرات من المواطنين وإقصائهم من التسجيل في لوائح المستفيدين.

السيد الرئيس المحترم،

استحضارا للهدف الأساسي من نظام المساعدة الطبية المتمثل في تمكين الفقراء والمعوزين من الولوج إلى الخدمات الصحية، فإن الحكومة مطالبة بتبسيط المساطر حتى تتمكن جل الشرائح الفقيرة من الاستفادة من هذا النظام الاجتماعي، وذلك من خلال العمل على تمكين المواطنين الذين لا يتوفرون على الوثائق المطلوبة من الاستفادة من بطاقة (RAMED) وعدم حرمانهم من الولوج إلى الخدمات الصحية.

كما ينبغي وضع جدولة زمنية مضبوطة على المستوى الجهوي والمحلي قصد تنفيذ برنامج التعميم وكذا توفير الآليات الإدارية والموارد البشرية الضرورية وبنيات الاستقبال لتمكين المواطنين من هذه الخدمة العمومية.

نجاح هذا النظام يتطلب كذلك وضع برنامج وطني لتأهيل القطاع الصحي وتوفير البنيات الاستشفائية والعتاد الطبي القادر على استيعاب حجم الطلبات المترتبة عن تفعيل هذا النظام.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة للفريق الفيدرالي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيداتان والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، لأحيط مجلسنا والرأي العام الوطني علما بأن بلادنا تعرف في الآونة الأخيرة العديد من المسيرات والوقفات احتجاجا على ما آلت إليه الأوضاع الاجتماعية للعديد من الفئات والمجموعات.

فخلال يوم الأحد 15 أبريل 2012 نظم المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف مسيرة لإثارة انتباه الحكومة لملف الإدماج الاجتماعي لضحايا سنوات الرصاص وتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة التي تمت المصادقة عليها من طرف السلطات العليا بالبلاد.

وإذا كان المغرب قد تصالح مع ماضيه من خلال المقاربة الشمولية لهيئة

الإعلامية ولمعارك دونكشوتية، لا تقدم ولا تؤخر. والهدف من ذلك هو إثارة الانتباه لمظاهر الارتباك والارتجالية التي طبعت هذه الأشهر الأولى من أداء الحكومة، والتي تعكس أو تثبت أن بعض أعضائها - مع الأسف - لم يتخلصوا بعد من دهشة البداية، ولم يتمكنوا من عبور ضفة المعارضة والانتقال إلى موقع المسؤولية والحكم.

إن المائة يوم الأولى من عمر هذه الحكومة جعلتنا نعيش حلقات متعددة ومتنوعة من اللخبطة ومن الارتجال، تجلت تارة في التنافر والتطاحن وتبادل الاتهامات والانتقادات بين الوزراء أنفسهم، وتجلت من جملة العشرات من الأمثلة التي تعكس حالة الارتباك، في تلكو الحكومة في إخراج القانون التنظيمي، وقد كانت له الأولوية القصوى، المتعلقة باختصاصاتها والمتعلق بتوزيع المهام بين أعضائها، مثلما تجلت بشكل صارخ في هذه الطريقة غير المسؤولة التي تعالج بها الحكومة الملفات المتعلقة بتشغيل خريجي الجامعات المغربية.

وهنا تثير السؤال المتعلق بمعنى الالتزام، ماذا يعني أن يكون شريك الحزب القائد للحكومة اليوم قد عقد التزاما أخلاقيا وسياسيا ووقع محضرا مع مجموعات المعطلين واليوم يتم التراجع عن هذا الالتزام؟ نريد أن نفهم وأن نور الرأي العام الوطني حول معنى الالتزام ومفهوم الالتزام الأخلاقي والسياسي.

مثلما كذلك نود أن تثير الانتباه إلى السؤال المتعلق بعدم فعالية الأجهزة، وهذه اللخبطة التي عاينها بمناسبة حضور رئيس الحكومة المغربية لجنارة الراحل أحمد بن بلة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. أرجوك، الوقت انتهى، شكرا السيد الرئيس. الكلمة للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد عزيز الفيلاي:

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني، باسم الفريق الاستقلالي، أن أحيط مجلسنا الموقر علما بقضية طارئة تتعلق بظاهرة الشغب في الملاعب الرياضية الوطنية، خاصة كرة القدم، حيث أصبحت الظاهرة تسيء لصورة بلادنا ولجهوداتها في التأهيل الرياضي، إضافة للخسائر الفادحة التي تتكبدها الدولة على مستوى المنشآت العامة وأيضا بالنسبة للمواطنين والمواطنين، رغم إقرار قانون 09.09 المتعلق بتنظيم مجموعة القانون الجنائي في العنف المرتكب أثناء المباريات أو التظاهرات الرياضية، والتي أكدت الحكومة لدى تقديمه من طرف السيد وزير العدل السابق على أن إقرار هذا القانون يروم

كما أتت أبناء الحكومة إلى أن شركة (Cosumar)، بالإضافة إلى الأضرار السابقة، تعمل على تحديد الثمن بحضور جمعية منتجي الشمندر السكري، وهي إطار جامد لا تتجدد هيكله، كما عمدت الشركة إلى خلق جمعيات أخرى وهمية، مما يشكل تحايلا يضر بالمنتجين الحقيقيين.

ومن بين المشاكل الكبيرة التي تسببت فيها الشركة، حذف بعض المعامل من أجل نقص التكلفة، مما نتج عنه تضرر الفلاحين من فرض القلع المبكر عليهم، وكذا تضرر باقي الفلاحين المتأخرين الذي يفسد إنتاجهم، ويبقى التعويض هزليا لا يعطي حتى النسبة الأكبر من التكلفة.

وأثير انتباه الحكومة كذلك إلى أن الفلاحين ومنتجي الشمندر بعدة جهات بلغ بهم التضرر وانعدام المردودية إلى درجة استغنائهم عن زراعة هذا المنتج الذي لا غنى للاقتصاد الوطني عنه.

وفي الوقت الذي يطالب فيه الفلاحون بالحوار مع مسؤولي الشركة ورفع الحيف عنهم، فإن هذه الأخيرة لا تبالي بمعاناتهم وبالآضرار التي يتعرضون لها سنويا وتعرض لها شرائح واسعة من العمال وعائلاتهم وعدة قطاعات مرتبطة بهذا الميدان.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

في أول جلسة عمومية لمجلس المستشارين والتي تتزامن مع تجاوز الحكومة الحالية ل 100 يوم من عمرها، قررنا في فريق الأصالة والمعاصرة أن نخصص هذه الإحاطة لإثارة الانتباه لبعض ما عايناه في أداء الحكومة.

ولعلكم لاحظتم، السيد الرئيس، بأن فريق الأصالة والمعاصرة التزم خلال 3 أشهر أو 4 أشهر المنصرمة لفضيلة الصمت، اقتناعا منا بأن الحكومة في أمس الحاجة لبعض الوقت كي ترتب أولوياتها وكي تدرس الملفات المعروضة على جدول أعمال بلادنا.

وبالرغم من الكثير مما عايناه في هذه الفترة السابقة من مظاهر الارتباك والتلكؤ وأحيانا التخبط في أداء الحكومة، وانشغال الكثير من وزرائها في خرجات إعلامية غير مسؤولة وأحيانا خوض بعض الوزراء لمعارك دونكشوتية، لا تقدم ولا تؤخر، آثرنا - بالرغم من ذلك - الالتزام بفضيلة الصمت.

والآن، وقد مرت المدة الكافية، 100 يوم، حان الوقت لكي ننبه ولكي نثير انتباه الحكومة إلى ملحاية واستعجالية إعادة النظر في الكثير من الجوانب المرتبطة بأدائها وفي الكثير من الجوانب المرتبطة بمهجية اشتغالها، لأنه لا يمكن لبلد يزدحم فيه جدول أعماله بالكثير من الانتظارات وبالكثير من القضايا أن تتركس الحكومة أو بعض مكوناتها كل هذا الوقت للخرجات

نشر الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة وعددها 20 سؤالاً، اثنان منها آتيان موجهاً لقطاع الصحة والعلاقات مع البرلمان، و18 سؤالاً عادياً موزعة على قطاعات الصحة، الداخلية، العدل والحريات، السكنى والتعمير، التربية الوطنية، الطاقة والمعادن، الصناعة التقليدية.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير الصحة حول الأخطاء الطبية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عزيز الفيلاي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخوتي، إخواني المستشارين،

يعاني العديد من المواطنين ضحايا الأخطاء الطبية من عدم إصافهم وبجبر ضررهم وتحديد المسؤوليات وذلك نتيجة تعقيد المساطر في إثبات الخطأ الطبي، لتتحمل الجهات المخطئة والمتسببة في الأضرار مسؤولياتها الكاملة، سيما وأن هذا الخطأ يتسبب في إثقال كاهل العائلات وقد تصل الحالة إلى التشرذم لعدم قدرة الضحايا وذويهم على التكفل بالعلاج.

لذا، نسألكم السيد الوزير: ما هي التدابير المستقبلية لتحديد هاته المسؤوليات وسد الفراغ التشريعي في إثبات الخطأ الطبي لتوضيح الأمور وإصاف المتضررين ضحايا الأخطاء الطبية؟ وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد الحسين الوردى، وزير الصحة:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتقدم في البداية بالشكر إلى الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية على طرحه لهذا السؤال المتعلق بالتدابير المستقبلية لتحديد المسؤوليات أثناء وقوع الأخطاء الطبية.

وفي هذا الصدد، وسعياً منا لحماية حقوق المرضى والمرتفقين، عمدت وزارة الصحة على تكريس مجموعة من الحقوق الأساسية للمرضى من خلال عدد من النصوص القانونية، قانون الإطار رقم 34.09 المتعلق بالمنظومة الصحية وعرض العلاجات والنظام الداخلي للمستشفيات. وتشكل هذه النصوص الضمانات التشريعية والتنظيمية الكافية المتعلقة بحقوق المرضى.

ويولي النظام الداخلي للمستشفيات مكانة خاصة لحقوق نزلاء

بتخصيص عقوبات جزائية رادعة في حق الأشخاص الذين يقومون بارتكابها ومضاعفتها في حق المدبرين والمحرضين عليها باعتبارها تنتافي مع الأخلاق والآداب العامة ومع قيم حقوق الإنسان.

كما أن القانون المذكور يعاقب المسؤولين على الأنشطة الرياضية الذين لم يتخذوا التدابير المقررة لمنع أعمال العنف أثناء المباريات والتظاهرات الرياضية، وكذلك نفس القانون المذكور اعتمد ضمن فلسفته على المقاربة الوقائية بتدابير احترازية كمنع ولوج المنشآت الرياضية بالنسبة للأشخاص الذين يوجدون في حالة سكر أو تحت تأثير مواد مخدرة والذين يحملون أدوات حادة يمكن استعمالها في أعمال الشغب، والقاصرين وهم كثيرون في الملاعب.

ولاشك، السيد الرئيس، أن لهذه الظاهرة أسباب متعددة، تظهر آثارها في فضاءات ملاعبنا الرياضية، ولعل صورة ما حدث في المركب الرياضي محمد الخامس دليل قاطع على هذه الخلاصات، مما أصبح يتطلب إنجاز دراسة شاملة لأسباب الظاهرة وجذورها المجتمعية.

كما أصبح الأمر يتطلب الكثير من الحزم في تحصين ملاعبنا في التطبيق الصارم للقانون، وأيضاً من خلال الحرص على توفير تجهيزات حديثة وفي مقدمتها تجهيز كل مرافق الملاعب بالكاميرات الخاصة بالمراقبة، واعتماد بطائق دخول مغناطيسية للحد من ظواهر العبث بالمداخل من طرف تجار السوق السوداء وبعض العناصر المسؤولة عن تنظيم الدخول للملاعب، كما يجب التعامل بحزم مع المنحرفين المندسين بين الجماهير الرياضية المؤطرة من طرف جمعيات المحبين والأنصار.

والفريق الاستقلالي، إذ يترحم على روح الفقيد الشاب حمزة البقالي ضحية الإرهاب الكروي ويمنى الشفاء العاجل للجرحي سواء المتفرجين أو عناصر قوات الأمن أو المساعدة...

السيد الرئيس، أطلب منكم قراءة الفاتحة على روح الشاب البقالي الذي ذهب ضحية هذا الحادث، قراءة الفاتحة السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، انتهى الوقت. تفضلوا.

الجميع وقوفاً:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ. إِنَّكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ. آمين.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

إذن نمر إلى آخر إحاطة للفريق الدستوري، السي الهاشي، إحاطة... آخر إحاطة، احنا في الأخير، إذن ماكين حد في الاتحاد الدستوري.

رجليه ليخرج معاقا أو جثة هامدة؟ هذا غير مقبول، هذا يلطخ سمعة الاجتهادات التي تبذلها وزارة الصحة وتلطخ كذلك سمعة بلدنا الذي شق طريقه نحو مستقبل أفضل.

السيد الوزير، أتمنى أن أكون، نظرا لضيق الوقت، فهذا موضوع شائك، لأن جل الأسر المنكوبة والتي تكبدت خسائر في أحد أفرادها تبقى عرضة للضياع، وغالب الأحيان ما يستغل ضعفها وفقرها ليتم التحايل عليها بتعويضات لا تسمن ولا تغني من جوع.

لماذا لا تفكر جميعا بأن نجعل أن المصاب يبقى على تكاليف المصحة التي قامت بالعملية؟ صعب جدا أن نضبط الخطأ الطبي، سيما وأن أسرة الطب أسرة واحدة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

اللي يمكن لي تقول هو أن الصعوبة في تحديد المسؤولية عن هذه الأخطاء، السيد المستشار المحترم، هي كون التشريع المغربي لم يتعرض كغيره من التشريعات للمسؤولية الطبية، بل تركها للقواعد العامة في المسؤولية المدنية وبقيت غير واضحة خاصة في ظل التطور العلمي في ميدان الطب، ويبقى القضاء الطريق الوحيد الذي يلجأ إليه المتضرر في غالبية الحالات لتحديد حجم الضرر ونوع المسؤولية.

كل هذا يفرض على القاضي، وتطرقم إلى ذلك السيد المستشار المحترم، تكييف القواعد القانونية لضمان حقوق وواجبات كل من الطبيب والمريض، وأنا أتفق معك في ما قلته السيد المستشار. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن السؤال الثاني الموجه كذلك للسيد وزير الصحة وموضوعه السياسة الصحية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السي المهاشي.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

السيد الوزير المحترم، تميز الحكومات في جل الدول بين السياسة العلاجية، والتي تتمثل في مجموع الإجراءات للحد من الأمراض والحيلولة

المؤسسات الإستشفائية أثناء قبولهم أو إقامتهم بالمستشفى، ويتعلق الأمر بحق المساواة والحق في الإعلام، أي إعلام المرضى وعائلاتهم بصفة مسبقة بطبيعة الأخطار والتداعيات التي يمكن أن تنجم عن الأعمال الطبية والجراحية التي سيخضعون لها.

كما أحاط هذا النظام المريض بضمانات عدة، تتجلى في الموافقة المسبقة للعلاجات، كما يحمل هذا النظام المسؤولية للمؤسسة الإستشفائية فيما يتعلق بتدبير المخاطر وتفاذي حدوثها وتقليص آثارها على المرضى والعاملين والزوار على حد سواء.

أما فيما يخص التدابير المتخذة لحماية ووقاية المواطنين من الأخطاء الطبية، فهناك عدة إجراءات متبعة في هذا الشأن على الصعيد الإداري والقضائي، ونذكر منها:

أولا، التفتيش الدوري الذي تخضع له المصحات الخاصة، والذي يقوم به ممثلون عن وزارة الصحة والهيئة الوطنية للأطباء والمكتب البلدي للصحة؛ ثانيا، المراقبة التي تخضع لها المستشفيات العمومية كذلك، والتي تقوم بها المفتشية العامة لوزارة الصحة قصد تحسين ظروف الاستشفاء وتأهيل البنيات والتجهيزات الطبية؛

ثالثا، البحوث والتحريات بشأن الشكايات الموجهة ضد تصرفات الأطباء، والتي تقوم بها وزارة الصحة بالنسبة للأطباء العاملين بالمستشفيات العمومية، والهيئة الوطنية للأطباء بالنسبة للأطباء الممارسين في القطاع الخاص؛

رابعا، العقوبات التأديبية التي تتخذ في حق الأطباء التي يثبت إخلالهم بالتزاماتهم سواء بالقطاع الخاص أو العام؛

خامسا، ينص القانون في مجموعة من الفصول على حق المتضررين من الأخطاء الطبية في اللجوء إلى المساطر القضائية.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، انتهى الوقت، شكرا. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أظن أننا كنا نتمنى، خصوصا، من هذه الحكومة والتي أتم عضو فيها، وقد رفعت شعار مع المغاربة جميعا "المسؤولية بالمحاسبة". هناك فراغ تشريعي، السيد الوزير، والمؤسف هذا الفراغ التشريعي تستغله شركات التأمين لتتحايل تحايلا قاتلا على المصابين. نحن هنا لا نوجه التهمة إلى الطبيب وحده، بل إلى الفراغ التشريعي كذلك.

كنا نتمنى أن نسمع أن هناك تدابير ناجعة ومسرعة وضرورية، تدابير زجرية لإيقاف هذا المسلسل. كيف قبل أن مريضا لجأ إلى الطبيب على

2- تجويد القطاع بتحسين الاستقبال وتوفير الخدمات الصحية بشكل عادل، يضمن الولوج المتكافئ إلى الخدمات الصحية الأساسية وخاصة في الولادة والمستعجلات؛

3- جعل الأدوية الأساسية في متناول الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود، من خلال وضع سياسة دوائية تهدف إلى توفير الأدوية بجودة عالية وبتسعيرة عادلة، وإعادة النظر في مسلسل الشراء العمومي للأدوية والمستلزمات الطبية وتحسين طرق تدبير الأدوية بالمستشفيات العمومية؛

4- توفير خدمات القرب في المجال الصحي والمتمثلة في الرعاية الأولية عبر تدعيم شبكة العلاجات الأساسية خاصة بالوسط القروي، مع الاعتماد على الوحدات الطبية المتنقلة والاعتماد كذلك وتكثيف العمل بالقوافل الطبية المتخصصة بالمناطق النائية، كما ستعمل الوزارة ولأول مرة على اقتناء مستشفين متنقلين بجميع التخصصات والتجهيزات الطبية والأدوية، واللذين سيجولان كل مناطق المملكة، خاصة منها المناطق وعرة الولوج؛

5- أجرأة وتفعيل الخريطة الصحية التي ستقوم على توزيع عادل بين الجهات؛

6- تنظيم وتحديث العرض الاستشفائي، وخاصة قطاع المستعجلات، مع إحداث نظام فعال للإنقاذ والمستعجلات على الصعيد الوطني وصيانة التجهيزات الصحية. وفي هذا الصدد، سيتم عما قريب إحداث أربع أقطاب جهوية نموذجية للمستعجلات بكل من مستشفى الفارابي بوجدة، المستشفى الجامعي ابن رشد بالدار البيضاء، والمستشفى المحلي سيدي بنور، وقطب رابع بجهة مراكش بتجربة فريدة وجديدة وهي إدخال لأول مرة في المغرب مروحية طبية ستعمل على نقل الحالات الاستعجالية وخاصة بالمناطق التي تعرف صعوبة في الولوج.

والوزارة هي الآن بصدد ترجمة هذه الأهداف إلى إجراءات وتدابير قبل البدء في تفعيلها في القريب العاجل إن شاء الله. وستكون لنا فرصة لبسط هذا البرنامج الأسبوع المقبل بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الصحة أمام اللجنة الفرعية لمجلسكم الموقر. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشمي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على جوابكم، ونتمنى صادقين أن يتحقق ما جئتم به من مشروع في قطاع الصحة.

السيد الوزير المحترم، ملي طرحنا هاذ السؤال كنا نتحدث عن السياسة الصحية، بمعنى الوقائية، باش تقربو السؤال للرأي العام مثلا

دون انتشارها، وبين السياسة الصحية الوقائية التي لها مفهوم شامل يقتضي تنسيق جهود مجموعة من الكفاءات والقطاعات المتدخلة لأجل تحسين ظروف عيش السكان وتوفير الشروط لتحسين المستوى الصحي.

السيد الوزير المحترم، لا داعي لتكرار الأرقام والمؤشرات الصحية ببلادنا، أتم وخبراء الوزارة وقبلكم الرأي العام الوطني مطلعون على الأرقام الدالة على أعداد المصابين بأمراض مزمنة مختلفة وبأمراض خطيرة، وأتم أدري بالنسب المئوية التي يشكلها هؤلاء مقارنة مع عدد السكان، أتم عارفون أيضا بحجم غلاء فاتورة العلاجات ومطلعون على حجم الإنفاق العمومي في هذا المجال.

السيد الوزير، من حقنا أن نسأل عن عجز السياسة العمومية في تحسين المؤشرات الصحية والسبب في نظرنا واضح، ذلك أن الحكومة تتبع سياسة علاجية تتدخل بعد حدوث الأمراض بتوفير المراكز والمستوصفات والموارد البشرية وغيرها من إمكانيات لوجيستكية وبشرية، لكن هذا النوع من التدخل غير كاف لمعالجة الوضع.

لذلك، فنحن في حاجة إلى سياسة وقائية من سياسة صحية شاملة تستهدف تحسين محيط عيش السكان بالرفع من مستوى التمدن، وإدخال مجالات الصحة في البرامج التربوية وتحسين الثقافة الغذائية والتحصين وتوفير الخدمات الأساسية والطرق والتجهيزات الأساسية وتحسين البيئة المحيطة بالإنسان.

صحيح، السيد الوزير، أن السياسة الصحية تقتضي تدخل أطراف متعددة، لكن التوجه الإستراتيجي والتحذير بالعواقب يبقى من اختصاص وزارتك.

لنا، السيد الوزير المحترم، ما هي محاور سياستكم الصحية من أجل تحقيق برنامج الصحة للجميع؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية، أشكر فريق التجمع الوطني للأحرار على هذا السؤال، وهي مناسبة لأخبركم بأن البرنامج الحكومي الذي قدمه السيد رئيس الحكومة أمام مجلسكم الموقر بخصوص قطاع الصحة انطلق من ضرورة وضع أهداف واقعية وطموحة وقابلة للتحقيق في أفق 2016، أذكر منها:

1- تعزيز ثقة المواطن المغربي في منظومته الصحية في ظل مقارنة حقوقية وفي إطار تشاركي مع كل المتدخلين من خلال مناظرة وطنية؛

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، بداية أهنئكم بالثقة المولوية العالية التي حظيتم بها من قبل صاحب الجلالة نصره الله وأيده، وهذا راجع إلى البحث عن الرجل المناسب حتى نضعه في المكان المناسب، نتمنى لكم التوفيق في مهمتكم السيد الوزير حتى تكونوا عند حسن ظن صاحب الجلالة، وتكونوا كذلك عند حسن الشعب المغربي.

السيد الوزير، يعتبر القطاع الصحي من بين أهم القطاعات التي لها ارتباط وثيق وبمهم فئة كبيرة من المواطنين، خاصة ذوي الدخل المحدود، والذي لازال يعاني - مع كامل الأسف - من مشاكل لا حصر لها، تجعل الخدمات التي تقدمها المستشفيات العمومية دون المستوى المطلوب، بحيث لازال المواطنون والمواطنات يعانون من ارتفاع تكاليف الكشف والإقامة والأدوية ولازالت الخدمات المقدمة، خاصة على مستوى أقسام والمستعجلات رديئة وبسيئة، لم ولن تؤدي، إذا استمر الحال على ما هو عليه، إلا إلى المزيد من فقدان ثقة المواطن في منظومته الصحية.

كذلك، السيد الوزير المحترم، كثيرا ما تغنت الحكومات السابقة وتبجحت من أجل إحداث المستوصفات الطبية في العالم القروي وصرفت على هذه المستشفيات أموالا باهظة وبالتالي بقيت هذه المستشفيات عرضة للضياع.

وبالتالي، السيد الوزير، جاءت الحكومة بشعار محاربة الفساد وبالتالي هذه مبالغ مالية صرفت على بناء هذه المستوصفات وبقيت حبرا على ورق، وبالتالي من الذي سيتحمل المسؤولية، السيد الوزير، في بناء هذه المستشفيات؟ وأتكل على إقليم وزان حمة طنجة-تطوان، وبالتالي بقيت هذه المستشفيات تتعرض للانهيارات، نعم أسيدي، وبالتالي خاوية على عروشها، فقط يتعرض المسؤولون المنتخبون دائما وأبدا للانتقادات من طرف الساكنة، وبالتالي هذا المنتخب لا حول له ولا قوة، وبالتالي بقيت هذه المستشفيات خاوية فارغة وصرفت عليها أموال باهضة، وبالتالي بقيت معرضة للضياع.

وبالتالي، السيد الوزير، لماذا هذه الحكومة إلى ما كانش عندها (Une étude) في المستقبل الأطر الطبية من أجل إرسالها إلى هذه المستشفيات، لماذا يتم بناء هذه المستشفيات بأموال باهظة صرفت وبالتالي يجب محاربة الفساد كما جاء في شعار الحكومة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

ممكنش نديرو مستوصف ولكن بجانبه مستودع للنفائات، هاذ الشي اللي كنفول لكم التكامل بمفهوم شمولي. ما ممكنش عندنا مستوصف كيجي واحد المريض في الحالة باش يمشي للمركز الإستشفائي وما كايناش (l'ambulance). ما ممكنش كذلك أنه كاين المستوصف وما كايناش الطريق منين غادي يدوزوا ذاك المريض. لذلك، كنهضو على السياسة الصحية بشكلها العام.

مثلا فيما يخص التحسيس، السيد الوزير المحترم، كنفوفو في بعض القنوات ديال بعض الدول أنه كاينة لقطات إخبارية تحث المواطنين أشنو تاكل، أشنو ما تاكلش، رد بالك من هاذي، عنداك هاذي... إلخ. في عدة قنوات، القناة ديالنا الرسمية ما كاينش فيها هاد الشي، كانت بعض البرامج في واحد الوقت وما ابقاتش. الآن، السيد الوزير المحترم، نلتمس منكم باش التلفزة المغربية تشارك في حملة التحسيس.

كذلك في هاذ المشروع اللي جبتوه كفو نتمنى حاجة واحدة، السيد الوزير، كنفناو أنه ما نقاوش ملي واحد يمرض يولي بحال امشى إلى مصحة خاصة بحال امشى للسيطار ديال الدولة. إلى وصلنا لهاذ النتيجة راه غادي نكونو بخير إن شاء الله. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

متفق مع السيد المستشار المحترم. اللي يمكن لي التأكيد لك، ما غاديش نطول، غادي نحاولو إن شاء الله معكم ومع جميع المتدخلين ومع الفرقاء ديالنا باش نعملو اليد في اليد باش الهدف الأسمى هو نوصلو مع المواطن المغربي الولوج إلى الخدمات الصحية، إلى المستشفيات، إلى العلاجات، حسب مرضهم، حسب حاجاتهم وليس حسب إمكانياتهم المادية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نصل إلى آخر سؤال موجه إلى السيد وزير الصحة، موضوعه الخدمات الطبية بالمستشفيات العمومية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد السنيقي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية، أشكر فريق الأصالة والمعاصرة على سؤالهم المهم. كما تعلمون فالرغم من الجهود التي تبذلها الوزارة سنويا لتيسير الولوج إلى الخدمات بالمستشفيات العمومية، فإن هذه الجهود تبقى محدودة نظرا لبعض المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الاستشفائية من جهة، قلة الموارد البشرية، بعد المسافة (وأنا متفق معك السيد المستشار المحترم كين 100 من بين مستشفى صغير وكبير اللي مسدودة إلى يومنا هذا، ما كايينش الموارد البشرية) وكثرة الطلب على العلاج من جهة أخرى، الشيء الذي يؤدي في العديد من الحالات إلى تدمير المرضى من تباطؤ عملية الولوج أو الحصول على المواعيد في آجال معقولة.

أما بخصوص تكاليف الكشف أو الإقامة المطبقة كما حددها القرار المشترك بين وزارتي الصحة والمالية المحدد لتعاريف الخدمات التي تقدمها المستشفيات والمصالح التابعة لوزارة الصحة، تتراوح في مجملها مثلا بين 30 و300 درهم باستثناء تكاليف الكشف بواسطة جهاز (Scanner) التي تصل حتى 700 - 1000 درهم.

أما الإقامة بالمستشفى فقد حددت تعرفتها ب 80 درهم، ولا بد من الإشارة هنا أن المرضى المعوزين حاملي شهادة الاحتياج والتي دابا بطاقة "RAME" نظام المساعدة الطبية، هاذ المشكل ما بقاش مطروح تماما، الذين يمثلون نسبة كبيرة من زبناء المستشفيات العمومية سيستفيدون من خدماتها بصفة مجانية.

أما بخصوص الخدمات المقدمة داخل مصالح المستعجلات، فالمؤشرات المتعلقة بمصالح المستعجلات تسجل أن عدد زوارها انتقل من 3 مليون و800 في 2009 إلى 4 مليون و100 ألف 2010، وهذا الارتفاع في عدد الزوار يفرض على الوزارة نهج مقارنة علاجية تتسم بالقرب والسرعة (urgences de proximité)، مستعجلات القرب، ما شي هاذ المستعجلات التي تشوفو في المدن، يعني المستعجلات خصهم يكونوا في المستشفيات المحلية، ولا في الدواير اللي ما فيهاش مستشفيات.. في التكفل كمنطلق أساسي لإعادة كرامة المواطن وثقته في الخدمة التي توفرها هذه المصالح، مع إعادة تنظيم وهيكله محام هذه المصالح بكل مستوياتها وفق معايير جيدة وفي ظروف وأوقات معقولة.

وفي هذا الصدد، ستعمل الوزارة (قلتها من قبل ما غاديش نعاودها) على إحداث 4 أقطاب جمهورية نموذجية للمستعجلات، قلنا الدار البيضاء، سيدي بنور، وجدة، ومراكش بمروحية طبية. هذا القطب الرابع بحجة مراكش سيعرف أولى تجربة نموذجية في المغرب، خاصة بالمناطق التي تعرف تضاريس وعرة، وذلك على محور 300 كلم للـ (Hélicoptère).

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، كنشكروك على هذه الإجابة، ولكن ما زال نبغي نذكر، السيد الوزير، بأن الوضعية ديال المستشفيات العمومية للمملكة تحتاج إلى عناية فائقة ووقفة تأمل. احنا لا نلومك، السيد الوزير، وإنما كنلومو المخطط ديال الحكومة السابقة اللي لم يكن لها نظرة للمستقبل، لأن هاذو أطر طبية وممرضين وممرضات، ميمكنش آلة نشريوها ولا نصنعوها باش نخطوها في المراكز الصحية والمستشفيات.

أنا ابغيت تقربك على الواقع المر ديال إقليم تازة، اللي كان كيبدا الأمن ديال الإقليم، اللي وصلنا أنه كين خصاص ديال 200 ممرض وممرضة، و60 طبيب من الطب العام و6 من الأطباء الخاصين.

أنا، السيد الوزير، أساءل علاش تراجع في الخدمات من بعد ما كانوا عندنا مستشفيات محلية في كل من تاهلة وواد أمليل وتازة وأكنول، ولات مستوصفات حضرية مع قسم للولادة، إذن هناك تراجع في الخدمات، غياب ديمومة، غياب المستعجلات. إذن هاذ الطبيب ملي كئساءل معه وتلمس منه من الناحية الإنسانية أنه يلتزم معنا في العطل باش ينقذ موقف، كيقول لك أنا ما عنديش تعويض، هذا راجع للإطار القانوني اللي غادي به.

السيد الوزير، عندنا الثقة فيك كونك رجل المهنة، ابغيناك تشكل واحد اللجنة اللي غادي تيجي للإقليم، لأن ملي كهضرو على 60 طبيب في الطب العام في الخصاص، ولا 200 ممرضة، هذا راه حتى شي واحد ما كيعطينا شي إجابة، ابغيناك تشكل واحد اللجنة ولا تقوم بواحد الزيارة للإقليم باش نحاولو نعالجو المشكل ديال الصحة.

وحتى من الحادثة ديال السير اللي وقعت في الطريق ديال الحسيمة في تيزي أوسلي، يعني لولا اليقظة ديال الجماعات وسيارات الإسعاف والوقاية المدنية والتنسيق والخفة لإيصال المصابين إلى المستشفى، كنشكرو الأطباء اللي كانوا حاضرين ذاك الوقت والممرضين اللي قاموا بالإسعافات الأولية، لأنه كون كانت شي إصابات خطيرة ما غادي يوصل حتى واحد، وتماوا هاذ المروحية الطبية اللي كتذاكروا عليها، السيد الوزير، أنها تكون في المناطق الجبلية باش يتم إسعاف المواطنين بواحد السرعة.

إذن كنجدد الملتمس ديالي، السيد الوزير، أنه تقوم بواحد الزيارة للإقليم وتعطي إجابة للمنتخبين، واحنا في جنبك نتعاونو كمحسنين وكمختبئين باش نلحو هاذ المشكل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا. أولا باش نواعدك بلي غادي ندير زيارة شخصيا، كانت مبرجة ولكن سأؤكد عليها اليوم.

ثانيا أنا اللي يمكن لي نوضح أنه في ميدان الصحة في هذا المجال، في هذا القطاع، أي بلد لا يمكن الحديث عن إيجاد الحلول الكاملة والجوهرية والجذرية، ما كاينش، ولكن اللي يمكن أن يقال هو العمل على تحسين وعلى تجويد الخدمات، واحنا هذا هو الدور ديال الوزير ولا كوزارة كلها، وهذا وعد، ماشي وعد شفوي، وإنما خص للمواطن المغربي أفعال، ما خصوصش أقوال، واحنا بصدد إشارات قوية اللي قلت لكم، ابدينا بـ "RAMED"، واحنا متابعين بالمستعجلات واحنا غادين معكم إن شاء الله.

تحسين الاستقبال وتوفير الخدمات الصحية بشكل عادل، والأدوية اللي عالية مثلا عندنا في المغرب 79 génériques، الأدوية الجينية، اللي عالية أكثر، هذا لا يعقل، ما كاين حتى شي بلد ولكن احنا البلد الوحيد اللي فيه هاذ الشيء، وخاصة للمرضى المعوزين وهو الشيء الذي انخرط فيه بلادنا بعد تعميم نظام المساعدة الطبية "RAMED"، وهذا التحسن هو ما سنحاول معكم معالجته في غضون الستة أشهر المقبلة إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

ننتقل إلى سؤال آخر موجه إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني حول الدعم المالي للجمعيات المجتمعية للمستشارين المحترمين السادة: عبد الرحيم العلافي، عبد الحميد السعداوي، عبد الله أبو زيد، محمد فضيلي، عبد القادر أفضاض. تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

يعتبر المجتمع المدني مكون أساسي للمجتمعات المعاصرة. وقد كشفتم، السيد الوزير، مؤخرا أن عدد الجمعيات الناشطة في المجتمع المدني يبلغ نحو 70 ألف جمعية، وهو رقم مهم جدا، إلا أن المثير للجدل هو أن 10% فقط تستحوذ على 90 مليون درهم، ما يعادل 80% من الدعم المخصص للجمعيات، وأن 79% من هذه الأخيرة لا تقدم أي وثيقة لتبرير مصاريف دعمها عن الأنشطة التي تقوم بها.

ألا ترون، السيد الوزير، أنه من الضروري أصبح مراجعة المعايير التي كانت تعتمد في توزيع الدعم إن لم نقل هدر المال العام؟

أليس من حق الجمعيات المتواجدة في المغرب العميق والقرى النائية التي

تنشط بوسائلها الخاصة والبسيطة من الاستفادة من الدعم عوض تركز الجزء الأكبر منه في المدن الكبرى؟

السيد الرئيس، أحتفظ بباقي الوقت للتعقيب. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد الحبيب الشوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدات والسادة المستشارين من الفريق الحركي المحترم على هاذ التجاوب مع رسالة الحكومة في المجال ديال الحكامة في المجتمع المدني. نحن بنينا عملنا وخرجنا الإعلامية الإيجابية على تقديم المعلومة للمجتمع المغربي، على تفعيل مبدأ المسؤولية والمحاسبة، وانطلقنا في ذلك من تقرير أنجز منذ 2009 من طرف المندوبية السامية للتخطيط، والتي كيقدم هاذ الأرقام الصادمة حول الجوانب المظلمة في تدبير الشأن ديال المجتمع المدني، مع العلم للإنصاف أن جوانب القوة وجوانب التألق وجوانب الخدمة المدنية كبيرة وكثيرة جدا، لكن في الجانب السلبي هناك أمور أشرتم إليها وهي صنفين خطيرين:

الأول، فعلا كاين عدم تكافؤ الفرص في الولوج للتمويل العمومي، وهذا إشكال، إشكال تعبر عنه أرقام صادمة، أشرتم إلى بعضها؛

وإشكال آخر يتعلق بشفافية صرف هذه الاعتمادات التي هي كبيرة وكبيرة جدا وما دخلناش فيها التمويل الأجنبي، أما إذا أضيف التمويل العمومي للتمويل الأجنبي، فنحن أمام أرقام كبيرة جدا.

يكفي أن تعلموا، السادة المستشارين المحترمين، أنه أقل من 10% من الجمعيات التي كنتلتي تمويلات أجنبية هي التي كتصرح وأن حوالي 352 جمعية من هاذ الصنف، يعني المبلغ ديال 2011 يناهز 14 مليار، وهم أقل من 10% بمعنى أننا أمام إشكال كبير مرتبط بالحكامة والشفافية، أما موضوع النزاهة واعمال المحاسبة هذاك موضوع آخر.

فلهذا، الحكومة اليوم عازمة وجادة وحازمة في أن تقوي دور المجتمع المدني وتبني مزيدا من إنجازاته وانخراطه في القضايا ديال بلادنا، لكن أيضا بنفس الصرامة والحزم هي عازمة على أن تحل قواعد الدستور وأحكام الدستور محل التنفيذ والتطبيق وعلى رأسها يعني موضوع الربط بين المسؤولية والمحاسبة.

مجموع التدابير التي غممشيو فيها إن شاء الله وأعلنها للإخوان ديالكم في مجلس النواب في إطار نقاش الميزانية:

أولا توحيد معايير الدعم وتحقيق تكافؤ الفرص، هذا شيء أساسي جدا، لأنه فعلا كاينة معايير قطاعية، لكن مكابنش سياسة عمومية ومنظور

المدني بطريقة معقولة ومسؤولة ومحترمة، وبالتوازي مع ذلك وضع منظومة حديثة متطورة وبشراكة مع كافة المؤسسات الدستورية ديالنا، أعني المجلس الأعلى للحسابات، بنك المغرب، مكتب الصرف... إلخ. أننا تولي عندنا اليوم واحد المنظومة تتبعية دقيقة تثن الجهود الإيجابي وتحبي المغرب من أي اختراقات يمكن لها أن تستعمل المال العام بطريقة غير معقولة.

هذا اليوم سياسة عمومية واضحة، إرادة حكومية معلنة، وإن شاء الله هاد الشي غادي نديروه في إطار نهج تشاركي، ما غاديش نديروه بالغموض، ما غاديش نديروه في الظلمة، غادي نديروه بوضوح، مع البرلمانيين، مع المجتمع المدني في إطار نهج تشاركي واضح من أجل إقرار منظومة عادلة، صريحة، شفافة، نزيهة، تجعل الفاعل المدني فاعل في صلب السياسات العمومية وفي إطار تحقيق التنمية إن شاء الله لبلادنا. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على جوابه على السؤال. ومنتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع الداخلية، السؤال الأول حول أزمة النقل الحضري ومنح رخص النقل. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الرحيم الزمزي:

السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
السيدة المستشارة،
السادة المستشارون،

سؤالنا اليوم يتعلق بالأزمة التي يعيشها النقل الحضري ومسألة منح رخص النقل داخل المدن، هذا السؤال كنا قد توخنا به منذ شهر للحكومة السابقة ولم تمكن من برمجته في حينه، واليوم يبدو لنا أنه يمكن اعتباره من القضايا الآنية المطروحة على الحكومة الحالية معالجتها، وذلك بارتباط مع ما أثير مؤخرا حول رخص النقل عبر الطرق ومع ضرورة القطع مع اقتصاد الربيع الذي يعتبر منح رخص النقل لمن لا يستحقها إحدى مظاهرها.

فكما هو معلوم، فإن أغلب المدن المغربية تعيش أزمة حادة في النقل الحضري، ولسيارات الأجرة الصغيرة دور هام وأساسي في التخفيف من هذه الأزمة، غير أن هذا القطاع يعيش مشاكل لا بد من التصدي لها ومعالجتها. وقد تبين أن منح الرخص في هذا القطاع لا يستند دائما إلى معايير موضوعية بل أن الرخص يمتلكها غير المهنيين وغير الممارسين لعملية النقل، وحدثت تلاعبات في منح الرخص، جعلت عدد هائل من الرخص يمتلكها أشخاص لا علاقة لهم بالنقل، بل يقومون بكرائها للممارسين الفعليين ويكتفون فقط بتلقي سومة الكراء دون أي جهد يذكر، ناهيك عن الابتزاز

مشترك عن جميع القطاعات التي يمكن لو يخلينا فعلا نعتبرو أن العالم القروي والأحياء الفقيرة والمدن، هناك منظومة لمعايير عادلة؛ سنتجه أيضا في إطار اعتماد مسك المحاسبة في تطبيق القانون؛ سنتجه إلى تفعيل دور المجلس الأعلى للحسابات، بالمناسبة هادي فرصة ...

شكرا. يمكن في التعقيب إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

نشكركم، السيد الوزير، على التوضيحات التي أتيتمونا بها، وبقدر ما نحبي فيكم مبادرتكم من أجل تصحيح الإختلالات التي كانت تهم جمعيات المجتمع المدني، والتي نص الدستور الجديد صراحة على أهميتها. من هنا أود السيد الوزير أن أتساءل معكم عن التدابير التي ستتخذونها من أجل تمكين جل الجمعيات من الاستفادة من الدعم حتى تتمكن من الحصول على مقرات والولوج إلى الأترنيت.

كما تعلمون، السيد الوزير، أن هناك جمعيات لأبنائنا ببلاد المهجر، تنشط في تعليم اللغة العربية والدبلوماسية الموازية والمتعلقة بالوحدة الترابية، بعيدة على أي تنسيق من طرف الحكومة، بينما نرى بالمقابل أعداء الوحدة الترابية يدعمون جمعياتهم من أجل التشويش في كل ملتي يحضر فيه المغرب لطرح مزاعم الانفصاليين.

سيدي الوزير، لقد حان الوقت من أجل التفكير في هذه الجمعيات ودعمها وتزويدها من طرف وزارة الخارجية بمستجدات قضيتنا الوطنية من أجل التصدي لكل مغالطات الخصوم.

وبالرجوع إلى الإحصائيات الخاصة بأنشطة الجمعيات، فإن الأرقام التي عبرت عنها والمبالغ المالية التي تستفيد منها الجمعيات المخطوطة، والتي بالمقابل لا تقدم طبيعة نشاطها وخدماتها حتى يتمكن المواطنون من مواكبة أشغالها.

نسألكم، السيد الوزير، عن الجمعيات البسيطة بالعالم القروي التي تلعب دورا مهما في النهوض بأوضاع المرأة والفتاة القروية، وكذلك في المجال الاجتماعي ما هي الإجراءات التي ستتخذونها من أجل دعمها؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

لتأكيد ما ذهبت إليه بداية هو أنه الحكومة اليوم جادة في وضع منظومة حديثة ومتطورة لضبط عملية التمويل في اتجاه أولا إقرار معايير عادلة، وضبط التمويل العمومي لكي يذهب إلى كافة المغاربة العاملين في المجال

ولكن اليوم خلافا لما قيل، كاین اللي كيقول أن هناك نقص، أنا كنعقول لكم بأن اليوم عدد من المدن المغربية لا يمكن أن تستوعب سيارة واحدة، راه دزنا من 1600 سيارة في 1960 لـ 17 ألف في 1990 لـ 53 ألف في 2000 و 75 ألف اليوم، بمعنى أن هناك وهاذ الشئ اللي تيجعل، راه قلتوها في السؤال ديالكم، أن في بعض المدن هناك إشكاليات ما بين موالين الطاكسيات الكبار اللي كيخصهم يخدموا خارج المدن والطاقسيات الصغار اللي كيخصهم يخدموا داخل المدن لأن كين اكتظاظ وتجاوزنا الحدود.

الآن، نحن منشغلين في الوزارة على وضع ترتيبات جديدة وقانون جديد لكي يكون تكامل ما بين جميع المتدخلين في المرفق العمومي ديال النقل العمومي، لأن كين الحافلات، كين الطرامواي دابا وكين السيارات، وسيخرج هذا إلى الوجود في القريب العاجل إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد حاجي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

أولا شكرا السيد الوزير على جوابكم على هذا السؤال، بطبيعة الحال راكم متفق معنا على هذا السؤال، لكن بغيت نشير، السيد الوزير، أن هذا القطاع ديال النقل الحضري حان الوقت لإعادة النظر في هيكلته، لأنه لا يرقى إلى مستوى المملكة المغربية لأنه في جميع الدول تتلاقى نوع ديال النقل الحضري يعني من الناحية الجمالية ديال السيارات اللي تتدير النقل وكذلك الراحة اللي تيلقي سواء كان المواطن المغربي أو كذلك السائح، بالنسبة لنا احنا النوع ديال الأشكال ديال السيارات ديال النقل الحضري سواء كان يعني النوع الصغير وحتى بالنسبة للحافلات الكبرى داخل المدن، يعني من الناحية البيئية للمغرب أو الحكومة ديالنا الآن كنعطي واحد الاهتمام كبير للبيئة، لذلك أنا تشوفو على أن هاذ الوضع ديال هاذ النقل الحضري، يعني أولا هو يعني مجال لتشغيل هاذ الشباب حاملي الشهادات، هاذي النقطة الأولى.

والنقطة الثانية بالنسبة اللي استافدوا من هاذ النوع منذ هاذ السنين اللي قلتو، السيد الوزير، من 1963 إلى يومنا هذا، أن ذوي الحقوق ما كيستافدوش، كنعطو الصعوبة ملي تيتوفى الأب ديالهم، تيلقاو الصعوبة باش تحول لهم هاذيك الرخصة، و لكن احنايا ابغينا باش نكونو يعني كنعطو العالم وتمشيو في إطار التجارة العالمية وعلى أن جميع الأمور تحولت على أن يكون عندنا واحد الترسانة ديال السيارات ديال النقل داخل المدن تكون في واحد المستوى وغادي تكون فرصة للشباب ديالنا حاملي

الذي يتعرض له المكترين من طرف ملاك الرخص، مثل التحكم الكامل في السيارة ومنه استخلاص تعويضات التأمين في حالة حدوث حادثة ونزع الرخصة حسب المزاج لكون المكتر لا يتمتع بأي حماية قانونية.

كل ذلك أخرج هذا التدبير، أي منح الرخص، عن أهدافها الاجتماعية الأصلية، وهذا يفرض مراجعة شاملة لطريقة تدبير منح رخص سيارات الأجرة الصغيرة، خاصة ورخص النقل الحضري بوجه عام، علما أن المعنيين يخوضون منذ مدة وقفات احتجاجية أمام العمالات والولايات من أجل إيجاد حل لمشاكلهم المتراكمة.

فما الذي تنوون القيام به، السيد الوزير، لمعالجة هذا الموضوع وتصحيح الوضع في هذا القطاع؟
وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد العنصر، وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار على وضعه لهذا السؤال.

فعلا، أنا متفق معكم بأن هذا مشكل آني ومشكل لايد من تدارسه، لكن قبل الإجابة على مسألة رخص سيارات الأجرة لا بد أننا نوضحو 2 حوايج.

أن هناك اختيارين، فعلا كين اختيار اللي كييجعل من هذا القطاع اللي هو أساسي في المرفق العمومي ديال النقل، يعني مزاوله كجميع المزاولات أو الشق الاجتماعي، وهذا الاختيار هو الذي - مع الأسف أو حسن الحظ - هو الذي اتجه فيه المغرب.

ابغيت غير نعطي بعض المراحل: قبل سنة 1963 كانت الرخص تعطى من طرف المصالح البلدية، القايد، على حسب الطلب، اللي جا تيتعطاء. في 1963 خرج الظهر الأول اللي كينظم هاذ القطاع وفرق ما بين السيارات من النوع الأول - أي الكبرى - والسيارات الصغرى، ثم بدأ تنامي هاذ القضية وحددت معايير مضبوطة لدراسة الوضعية الاجتماعية، وابدينا حتى لسنة 1999 كانوا الكوطات كنعطو للعمالات، كل عمالة وإقليم عندها واحد الكوطا، كندرس الطلبات وكيسفطهم للوزارة اللي كنعطي الرخص. ثم بعد 99 بدأ تكاثر ديال هاذ سيارات الأجرة وغادي نعطي بعض الأرقام وغادي تشوفوا بأن الحالة فعلا تنامت بشكل سريع.

في سنة 2002 بدأت المشاكل ما بين المستفيدين من الرخص ومن يستعملون الرخص أي إما المهنيين أو السائقين وبدأت بعض التقنينات ومثلا وضعت الوزارة بعض الشروط وكذلك واحد العقد تعاقد نموذجي ما بين مول الرخصة ومن يستغلها حتى تكون واحد المحافظة على الحقوق ديال الطرفين.

الشهادات.

وكذلك ذلك فيما يخص العالم القروي، كذلك، السيد الوزير، خصكم تنبهوا إلى النقل في العمل القروي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد المستشار.

فعلا الإشكالية معقدة، راه ماشي ملف ساهل، فيه أولا ما يتعلق بالوضع القانوني، أشنو ابغينا؟ دابا عاد قلتوها حاملي الشهادات، واش ابغينا يبقى اجتماعي أو ابغينا أنه يولي مهني، راه هذا اختيار خصنا نفضلو فيه، واحنا تندرسوہ الآن.

التكامل - كما قلت - ما بين جميع وسائل النقل، من حافلات، من وسائل جديدة، من سيارات الأجرة كذلك. والكيفية أي الجودة، وهاذ الشي اللي جعل الوزارة أن منذ سنوات أنها بدأت في بعض التحفيزات لتغيير الطاكسيات اللي موجودين، مثلا أن التغيير الآن ممكن تكون فيه معاونة تصل إلى 50.000 درهم، ابديناها في المدن الكبرى اللي فيها الطاكسيات الصغار والمدن الكبرى كالدائر البيضاء، الرباط، سلا، طنجة، أكادير، وسيعم.

ولكن هاذ الإشكالية الآن ما نحن بدراسته وهو واحد المنظومة شاملة للنقل الحضري، لأن هذا مرفق عمومي، الميثاق ديال الجماعات يقول أن هذا مرفق عمومي كجميع المرافق، يجب أن نحافظ عليه، يجب أن تكون له الجودة، في نفس الوقت تيخصنا نشوفو هاذوك اشكون هما اللي يمكن لهم يدخلوا إلى هذا الميدان، أشنو هي العلاقات اللي ما بين مول الرخصة واللي غادي يستعمل الرخصة، سواء كان مهني أو كان سائق، حتى نحافظ للمستعملين على الحقوق ديالهم.

وبدأت بعض الإجراءات، لما تحدثت على التعاقد النموذجي اللي تليخضع للمصادقة ديال وزارة الداخلية باش يمكن لنا على الأقل هاذوك السائقين يكون عندهم حماية اجتماعية وتكون عندهم بعض الحقوق، ونحن سائقين في هذا المجال، وإن شاء الله سنتقدم بمنظومة كاملة وبمشروع كامل في هذا الميدان.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السؤال الثاني الموجه كذلك إلى السيد وزير الداخلية موضوعه وضعية المهندسين بالجماعات المحلية، لمستشاري الفريق الحركي. تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد إدريس مرون:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

هذا سؤال كنا حطيناه قديم وكان لابد من التحيين ديالو، فاحنا كنعينوه لأن الأوضاع اللي تخط فيها ما شي هي الأوضاع الحالية، الآن عندنا دستور جديد لأنه دعم اللامركزية بقوة، واللي غادي يجعل دور الجماعات المحلية يكبر ويتزايد، وهاذ الشي يفرض علينا أننا نهبي له من الموارد البشرية، كما وكيفا، ما هو بحاجة إليه، كل الجماعات المحلية، شيء لن يكون بالسهل، الآن في الجماعات المحلية نعيش ظروف صعبة على اعتبار الإضرابات المتتالية منذ أزيد من سنتين، حتى واحد ما راضي على الوضع ديالو، لا المواطن لا الموظف.

تسولو السيد الوزير عن ما هم قائمون به الآن من أجل تجاوز هذا الوضع؟ وهل يفكرون، ونحن على أبواب الانتخابات الجديدة للجماعات المحلية لتعمل في إطار النظام الجديد، هل يفكرون في وضع آليات جديدة ووظيفة عمومية جديدة للجماعات المحلية التي تعتمد الآن على الوظيفة العمومية ديال الدولة والتي لا تتأشى أبدا مع ما هو مطلوب محليا؟ هذا هو سؤال السيد الوزير. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد المستشار المحترم.

السادة والسيدات المستشارين،

فعلا هذا سؤال كان في وضعية تختلف فيما قبل السنوات 2006/2008 والآن، صحيح أن قبل 2006 كانوا المهندسين يعني ديال الجماعات تابعين - إذا صح التعبير - لما يقع على الصعيد المركزي، عن المهندسين ديال الوظيفة العمومية، وكانوا يشتكون وهذا حقا لم تكن هناك ترقية بالأقدمية، لم تكن هناك الامتحانات المهنية، لكن منذ 2006 تم تغيير الإطار التنظيمي المعمول به وأصبحت الآن الترقية بالأقدمية مثلا الآن راه احنا وصلنا في 2011 يعني دوزنا الترقيات ديال سنة 2011 بما يسمح به بطبيعة الحال مناصب الشغل والحصيص الموجود في الميزانية، وكذلك فيما يتعلق بالترقية بالامتحانات المهنية كذلك الآن صارت منتظمة.

أضف إلى ذلك أن هناك بعض الامتيازات وبعض الأمور اللي أعطيت، مثلا أن هناك إلزامية التنظيم السنوي للامتحانات الآن أصبح إجباريا، هناك الرفع من الحصيص اللي كان 25% أصبح 33%، وكان كذلك منح واحد الأقدمية اعتبارية لكل المهندسين في الرتبة وفي الدرجة ديال 3 سنوات التي تعطى لهم.

لكن، هذا لا يكفي في نظري لأن فعلا يجب أن تعالج وضعية

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد المستشار. طبيعة الحال ملف الحالة المدنية، معكم الحق، ملف ضخم وملف حساس لأن الحالة المدنية هي الوثيقة الأساسية في جميع مراحل الحياة الإدارية ديال الشخص، وهذا اللي جعل الوزارة في سنة 2008 قررت أنها من بين البرنامج التحديتي ديال العمل الإداري أن هاذ الميدان ديال الحالة المدنية سيكون من العناصر الأساسية، وانطلقت فعلا في 22 من شهر مايو 2008 الحطة لرقمنة الحالة المدنية وخصص لها دعم 600 مليون درهم لهذه العملية.

لكن العملية - كما قلت - صعبة لأن ماشي شراء برامج موجودة أو (logiciel) موجود في دولة أخرى غادي نجيبوه ونخطوه ونخدمو به، ماشي مسألة أننا سندخل ناس أجنب خارجين عن الإدارة وهناك معلومات حساسة لأن الحالة المدنية هي الشخص، هي العائلة، هي واحد العدد ديال الأشياء، فأول إجراء تم تكوين واحد المجموعة ديال الفاعلين المحليين المغاربة، واحد 50 مقالة اللي شاركت في التكوينات باش يمكن لها تشارك في العروض، وفسرنا لها أشنو هو اللي ابغيناه، أشنو اللي ابغات الوزارة، وهي العملية الأولى وهي رقمنة ما يفوق 45 مليون نسخة ديال الحالة المدنية، هي اللي كايته من 1915 إلى يومنا هذا، كين 45 مليون حالة، هي الرقمنة ديالها، وهي التخزين ديالها لأن ما يمكنش لها تضع.

تكلمت على الدفاتر لأن هذا هو الحفاظ، كيخصنا نلقاها لها الحفاظ كذلك المعلوماتي، وكذلك كيف يمكن، ماشي غير نرقمها ونديروها مخزونة وموجودة، كيف يمكن استعمالها عن بعد، يعني أن المواطن حتى من دارو من الانترنت أو عبر البريد يمكن له ياخذ النسخة ديالو، وهنا تطرح مشاكل قانونية أخرى لأن ضابط ديال الحالة المدنية تبقى مسؤوليته كايته، إلى ما اخذناش قانون تنقلو شكون هو صاحب المسؤولية، واش هاد الضابط أنا غادي نعطيه المسؤولية وهو ما ابقاش يتحكم حتى في شي حاجة، واحد الموظف أو واحد الآلة هي اللي كتعطي.

إذن، التجربة الأولى ابدتها في واحد 6 ديال المكاتب، عممناها على الدار البيضاء التي كتمثل 10% ديال الرقمنة لأن فيها 4,5 مليون ديال هاذ النسخ، والآن نحن جاهزين للمرحلة الثانية لتعميم هذه الرقمنة. ولكن، موازاة كذلك راه احنا نخدمو على الكيفية باش يمكن المواطن يستغل وكيفاش يمكن لنا القوانين اللي خصها تتغير كلها باش ما تبقاشاي المسؤولية، يعني تولى المسؤولية مضبوطة ومحدودة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ إذن ليس هناك تعقيب وليس هناك رد على التعقيب.

المهندسين في إطار القانون الأساسي ديال العاملين أو الموظفين ديال الجماعات المحلية اللي الآن كايته الدراسة ديالو، وتقدمت الصيغة للنقابات لتعطي رأيها، لكن ننتظر الميثاق أو القانون التنظيمي الجديد للجماعات لأن سيأتي كذلك ببعض المقننات التي سيكون لها التأثير على هذا القانون الأساسي.

لكن في إطار هذا القانون الأساسي يجب أن تراعى هذه الوضعية، لا للمهندسين ولا للعاملين في الجماعات، اللي اليوم كنعرفو المحدودية كون فئة من الموظفين هي تابعة لجماعة معينة فلا يمكن أن نتصرف، يجب أن يكون واحد القانون أساسي اللي تيعطي الحق ماشي نخدمو غير على 30 واحد و كيبقى ذاك (le pyramide) معلقة، نخدمو على الجميع يعني الموظفين ديال الجماعات المحلية وهذا القانون الأساسي - كما قلت - ننتظر فحسب القانون التنظيمي لكي ندخل آخر اللمسات عليه وسيقدم للمصادقة التشريعية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. ما كايته تعقيب، ما كايته الرد على التعقيب. شكرا.

السؤال الثالث، موضوعه حوسبة أقسام الحالة المدنية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري، تفضل.

المستشار السيد لحسن نبيه:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

تلعب أقسام الحالة المدنية دورا حاسما في حياة المواطن منذ ولادته إلى وفاته. والعمل الذي تقوم به هذه الأقسام هو العمل القاعدي للمعاملات والوثائق الإدارية التي يحتاجها المواطن طيلة حياته، من بطاقة التعريف الوطنية، بطاقة الناخب، وجواز السفر ورخصة السياقة وغيرها من الوثائق.

إلا أن أقسام الحالة المدنية لازالت تعمل بطرق تقليدية، حيث يتم التسجيل في سجلات تترام ومعرضة للإتلاف، كما أن هذه الأقسام يصعب عليها أداء مهامها بطريقة مرنة وفي كل مناطق المغرب نظرا لأنها لا تعمل بنظام معلوماتي، ولهذا لا يمكن مركزتها.

فتى ستعمل الحكومة على حوسبة أقسام الحالة المدنية لتسهيل الولوج إلى الوثائق للمواطن في أي مكان كان؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

تسيء لسمعة هذا البلد وللدينامية التي يسير بها والأوراش الكبرى التي فتحتها على كل الجهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الشيء الذي يستدعي فتح حوار وطني جريء لمعالجة هذه الإشكالية وفق مقاربة جديدة بتشارك مع جميع القطاعات الحكومية دون استثناء وجمعيات المجتمع المدني.

سؤالنا، السيد الوزير المحترم، في شقين:

الشق الأول ويتعلق بطلبنا بإعطائنا المعطيات الرسمية حول تطور نسبة الجريمة لتتوير الرأي العام الوطني؛
الشق الثاني، ما هي السبل الكفيلة لمحاربة الجريمة وسط المجتمع والتقليص منها ومحاصرة النقط السوداء خاصة التي يأوي إليها المجرمون وفق مقاربة شمولية؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤالين المتعلقين بارتفاع نسبة الجريمة في ست دقائق، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدان المستشاران على طرحكما لهذا السؤال لأن فعلا الأمن هو الأهمية هو الأولوية، وهذه الوزارة من أولوياتها هو فعلا قضايا الأمن ديال المواطنين.

ربما قبل إعطاء بعض المعطيات، لابد من توضيح بعض الأمور التي تعرفونها، السادة المستشارون، و لكن لابد من التذكير بها، لأن بالفعل لما كتوقع جريمة في حي في مدينة فبالنسبة للمحيط الدائر بها هناك هو المشكل الكبير، صحيح. لكن، عندما نتحدث على صعيد دولة ومقارنة مع ما يقع في دول أخرى ليس هناك مجتمع أو دولة خال من الإجرام، وعندما تقع هذه المقارنة بالأرقام، يمكن لي نقول لكم أن ربما - هذا ما خصناش نقولوه باش نعسو- أن الوضعية ديالنا فهي ليست مقلقة وليست خطيرة. غير الدول المجاورة احداها راه يمكن نعطيكم الأرقام، وراه موجودة في الأنترنت خارجة، كتنشوفوا أن المقارنة المغربية الشعور بالارتياح فهو موجود، وأكبر مؤشر على هذا ربما وهو أن ما كتنشوفوش بحال اللي كتنشوفوه في دول أخرى المستثمرين كيفادروا بسبب الأمن أو تيقنوا المحلات دياهم، ولكن هذا ميعفينشاي من الاهتمام بالأمن.

الآن ما نقوم به، صحيح أن الجريمة، بدأت الأرقام، ولكن عندما نتحدث عن الجريمة راه خصنا نكونو نتعرفو أشنو ابغينا كذلك، راه الجريمة كتمشي من السرقة ديال السيارة، من السطو على محل، من (le piratage) ديال (les ordinateurs)، هذه جريمة كذلك، وإلى أعطيتكم الرقم مثلا اللي عندنا احنايا اليوم هو في سنة 2011: 508.000 قضية اللي أحييت على

السؤالان الرابع والخامس تجمعها وحدة الموضوع، الأول حول توفير الأمن لحماية المواطنين وممتلكاتهم. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم الراح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد وزير الداخلية،

يتعرض المواطنون في كثير من الأحيان إلى عملية السطو والسرقة بمختلف المدن والأقاليم من طرف محترفي السرقة، وهو ما يجد امتعاضا لدى المواطنين الذين يطالبون بإجراءات أكثر فعالية لتوفير الأمن ومحاربة هذه الآفة التي أصبحت منتشرة بشكل واسع بمختلف المدن والقرى المغربية.

وإذ ندق ناقوس الخطر ونعبر عن تخوفنا من الانقذات الأمني، فإننا ندعو الحكومة إلى بذل المزيد من الجهد لحماية أرواح وممتلكات المواطنين وتوفير الأمن والأمان بمختلف المناطق المغربية وتكثيف الحملات التمشيطية بشكل دوري وقار وليس مناسباتي، وثنم الجهود المبذولة من طرف رجال الأمن والقوات المساعدة ورجال الدرك.

لكل ذلك، نساءلكم السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات والتدابير التي ستقومون بها من أجل حماية أمن المواطنين بوضع برامج أكثر فعالية وناجحة لمعالجة هذه الوضعية التي تتطلب التعجيل بمعالجتها.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني في نفس الموضوع يتعلق بارتفاع نسبة الجريمة وسط المجتمع. الكلمة للتجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد عبد المجيد الهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

في نفس السياق اللي جاء به السؤال اللي قبل مني.

السيد الوزير المحترم، لقد أضحي ارتفاع نسبة الجريمة وسط المجتمع المغربي يورق المواطنين والمواطنات وأصبح الجميع متخوفا جدا من الارتفاع غير المقبول لهذه الظاهرة المشينة. المغرب كان يضرب به المثل في الأمن، حيث كانت الأجهزة الأمنية حريصة كل الحرص على استتبابه وتساهم بشكل كبير في حماية الأشخاص وممتلكاتهم، لكن ارتفاع الجريمة تعدى جانب السرقات والتعدي على ممتلكات الغير ليصل إلى جرائم المحارم.

ذلك أننا أصبحنا نقرأ يوميا في الصحف ذبح الأبناء والآباء والأمهات والإخوة والأخوات وسلوكات وممارسات منافية لقيمنا وحضارتنا وتاريخنا،

كانت تنمية، وكيف ما كان الحال يمكن لي نقول لكم بأن المجهود الذي تقوم به مصالح الأمن مشكورة يجب أن نشيد به، وهذه هي المناسبة باش نشيد بما يقومون به لأن المغرب في مستوى يعني لا أقول ممتاز ولكن في مستوى يجعلنا نأخذ مقارنة، ما ابغيتش نعطكم الأرقام مع إسبانيا ومع غيرها، وعتشوفوا بأن وضعنا أحسن بكثير مما هو في هاذ الدول. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للفريق الفيدرالي في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

لابد في البداية أن أتقدم بتحية تقدير واحترام لكل رجال الأمن ورجال الدرك والقوات المساعدة على ما يبذلونه من مجهودات في ظل انعدام الشروط اللوجستية والموارد البشرية بل وحتى المادية التي تتعلق بأوضاعهم الاجتماعية.

أقول لكم، السيد الوزير، إذا كنتم تقولون بأن هذا الوضع ليس مقلقا، فإنه يدعو إلى القلق، وإن ما ينشر بالجراند يشكل الشيء البسيط، لأن هناك العديد من المتضررين من عمليات السرقة والنشل وفي بعض الأحيان حتى القتل، لا يتوجهون إلى مخافر الشرطة للتصريح بهذه العمليات.

بل الخطير اليوم هو أنه في العديد من المناطق يضطر السكان إلى تكوين لجان شعبية، وعندما أتحدث عن اللجان الشعبية هناك بعض اللجان الشعبية في بعض المناطق تطرح أكثر من تساؤل: خنيفة، عين اللوح، إلى غير ذلك، وهاته الظاهرة يجب مواجعتها بالصرامة وبالجرأة المطلوبة لأنه لا يجب أن تكون لدينا دولتان، واحد الناس باغين يديروا أمن دياهم بربوسهم.

ثم أيضا فيجب معالجة هذه الظاهرة من خلال أسبابها لأن الأمن الحقيقي هو الأمن الاجتماعي، هو توفير شروط العيش الكريم لكل المغاربة، ومن هنا نقول بأن احترام العيش الكريم يتطلب أن نوجد المقعد للطفل بالمدرسة وأن نوجد السكن اللائق لكل المغاربة، وأن نوجد أيضا التطبيب الضروري والتشغيل، إلى غير ذلك من الإشكالات الاجتماعية الخطيرة التي تنذر بأوخم...

غير واحد القضية، السيد الوزير المحترم، لقد راسلناكم ووجهنا إليكم مراسلة من منطقة معينة بعريضة ديال السكان يحتجون على التسبب وانعدام الأمن، ولم تكلفوا أنفسكم حتى الإجابة على هاته المراسلة، وهذا السلوك نرفسه رفضا باتا ولكم واسع النظر السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. لكم الكلمة في التعقيب، التجمع الوطني للأحرار، تفضل السي بلخير.

مصالح الأمن، سواء الشرطة أو الدرك الملكي، في هاذ 508.000 كمين كلشي، كمين ارتفاع فعلا ديال العدد بالنسبة ل 2010، وهذا طبيعي كذلك لأن هناك ارتفاع كذلك ديال الساكنة وديال التجمعات السكنية، لكن ما هو إيجابي وهو أن هناك تخفيض لما يسمى في المقارنات والإحصائيات السولية، الشعور بالأمن، لأن نقصت الجرائم الخلة بالأمن اللي كنتخوف، اللي تجعل أن الإنسان كيتخوف، نقصت ب 2% ما بين 2011 و2010.

كذلك نجد اليوم، وهاذ الشي كنعرفوه، أن عندنا مشكل في المغرب، وهو المشكل ديال الموارد البشرية ديال المصالح ديال الأمن منذ سنين، إلى أعطيتكم الأرقام وتعرفوها ديال رجال الشرطة اللي موجودة مقارنة مع ما هو موجود في دول أخرى، راه ربما ذاك الشي كلو اللي عندنا في المغرب يساوي ما هو موجود في مدينة أو مدينتين في جهة أخرى، فهذا كذلك مشكل يجب.. ونحن بدأنا نعالجه في مخطط 2008-2012 وسنقى نعالجه في مخططات أخرى.

وهناك كذلك ما يمكن أن نسميه بعض البؤر الحساسة، نعطي المثال بمؤسسات التعليم، اليوم مؤسسات التعليم وجوار مؤسسات التعليم هي كذلك محط وكذلك فضاءات لتكاثر هذا الإجرام، وعندنا مخطط مع المسؤولين عن التعليم، مع السلطات المحلية، كمين لجان أمنية مخصصة، كمين دورات، يعني أشنو هو اللي تنعملوه؟ وهو أولا (la précaution)، نحاولو أولا الوقاية، يعني أنه يكون الظهور ديال الفرق الأمنية، سواء بالزي أو بدون زي، سواء راكبين أو راجلين، يكونوا في الشارع، تيشوفوهم الناس، لأن هذا تيجد من واحد النوع ديال...

وكمين كذلك أننا تنقومو بالمعالجة ديال القضايا المطروحة، اهضرت لكم على 508.000، يمكن لي نقول لكم أن المعدل ديال القضايا اللي حلت كذلك معدل جد مرضي، بحيث أن 85% من هذه القضايا كلها وجدت الحل ديالها في آجال سريعة وآجال لا تتعدى المعدلات اللي هي موجودة دوليا.

هناك بعض المؤسسات الحساسة كذلك اللي هي وطنية، إما مرتبطة بالاقتصاد الوطني، إما مرتبطة بالإستراتيجية ديال البلاد، كتوليد الكهرباء، كالفوسفاط، ككذا. الآن كذلك نحن داخلين في هاذ الميدان لأن خصنا نحيمو هاذ المؤسسات من الإجرام كذلك، هي اللي كنتكون موجه لها العمليات الإجرامية.

هذا كله يجعل طبيعة الحال أن الحاجيات، رغم المجهودات التي قامت بها الوزارة والمصالح الأمنية في هذه السنوات الأخيرة، من تحديث، من إدخال تكنولوجيات جديدة، من التكوين ديال العاملين في هذا الميدان، من دعم القدرات البشرية بما هو ممكن وما تسمح به القوانين المالية، غير كافي ويجب أن نستمر بدعمكم، بدعم هذه المؤسسة البرلمانية، لأننا نعتقد أن الأمن هو أولوية كل الأولويات ديال البرامج، سواء كانت استثمارية أو

هنا ملي كنتقطعو، راه ماشي تنقول هاد الشي باش نقول بلي راه احنا ممتازين، تنقول أن فعلا ولو يكون جريمة واحدة إلى وجدنا كيفاش أننا نتصداو لها ونخيدوها فهذا لا بد نعملوه، ولكن راه ما خصناش كذلك نكونو تهولو.

أنا متفق معكم، بالفعل الصحافة لما تنشر ما يقع، كنتقول ها أشنو وقع، راه ماتوا 2، راه ماتوا 3، راه سرقوا 4، ما كنتقولش بأن كاين 100 ألف و500 ألف راه بخير وعلى خير، وهذا طبيعي، لأن ليس دورها.

لهذا، أقول أن يجب فعلا أن نتعامل بموضوعية، أن نتعامل بعقلانية، نجلسو، وقتلونها بأن هذا عمل ديال الجميع، فيه التربية، فيه النمو، فيه واحد العدد ديال الأمور اللي هي كنجعل أن الأمن تيولي مواكب ومصاحب، وتيخصنا كذلك نجهزو المصالح ديال الأمن، 55 ألف شرطي للمغرب، راه خصنا فعلا كل صباح نقولو لهم الله يعطيكم الصحة، لأن 55 ألف باش تشد كذا و30 مليون، في الوقت اللي كاين تقريبا نفس العدد في مدينة باريس، هذا موجود وهذا واقعا وتيخصنا نحسنوه وتيخصنا نبذلوه.

أما قضية اللجن الشعبية أو اللجن أو من يريد أن يسطو، راه خرج البلاغ وقتلناها هذا لا نسمح به بتاتا، هذه دولة عندها مقوماتها، عندها قانونها، عندها مؤسساتها، لا يمكن أن نسمح لأحد آخر أن يتطاول على اختصاصات الدولة، وهذا لن نسمح به أبدا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السؤال السادس الموجه كذلك للسيد وزير الداخلية، الذي هو موضوعه الحكامة الأمنية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد وزير الداخلية المحترم،

لعلكم ستنتفون معنا في التأكيد على أن إحدى أعظم المكتسبات الديمقراطية التي حققتها بلادنا هو الحسم في الاختيارات الوطنية الكبرى، وفي صلب هذه الاختيارات الوطنية الكبرى هناك إرادة راسخة لتعزيز دولة الحق والمؤسسات وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية وضمان ممارستها، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان بكل أبعادها، ولاسيما بدسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة والالتزامات الدولية ذات الصلة. كان الخطاب الملكي ل 9 مارس حاسما في هذا الموضوع، الفصل 23 من الدستور الجديد عندما نص على تجريم كافة الانتهاكات الجسدية والممنهجة لحقوق الإنسان كان أيضا حاسما، الفصل 54 من الدستور أيضا إذ نص على إحداث المجلس الأعلى للأمن في إطار تفعيل مبادئ الحكامة الأمنية.

لاحظنا، السيد الوزير المحترم، أن البرنامج الحكومي اللي قدم السيد

المستشار السيد خيري بلخير:

شكرا السيد الرئيس.

حقيقة ما جاء به السيد الوزير، ربما هاذ الأرقام ليست مقلقة، فنتأسف على هاذ الجواب لأننا نعيش في المغرب ونعرف أن معدل الجريمة ارتفع بكثير على ما كان في الماضي، وهذا لا بد للحكومة أن تتخذ التدابير اللازمة لحماية المواطنين وكذلك الأجانب لأن شفتنا الآن هناك الجريمة المنظمة، كذلك هي اللي عاد دخلت للمغرب.

وكذلك كما قال زميلي، هناك تسبب وعدم الأمن، راه كاين، السيد الوزير. ولهذا احنا كنجيبو رجال الأمن والدرك والقوات المساعدة، ولكن هنا لا بد من تحسين الوضعية ديالهم من وسائل العمل وكذلك ظروف العمل اللي كي عملوا فيها، ولكن هذا ماشي مبرر أن يبقى الأمن ديالنا خطر على المجتمع، حتى الإنسان ولى الآن الأزقة اللي كتكون فارغة راه مكيقدرش يهضر في الهاتف ولا في شي سيارة يبقى جالس، لأن الإنسان كيكون غادي ما تفيق حتى تيجيوه 3 أو 4 الناس ب السلاح الأبيض، هادي راها ولات ظاهرة كثيرة بزاف، السيد الوزير، خصنا...

وهنا كتحملو المسؤولية حتى للمواطنين اللي ما كيصرحوش بهذه الجرائم لأن ربما أتم الأرقام اللي اعطيتها على حسب التصريح، ولكن كاين عدد اللي ما كيصرحش، وهذا كيرجع لطريقة التعامل ربما عند الشرطة أو عند الدرك، القضية سير واجي وسير واجي حتى المواطنين تيقوا عندهم ذاك الملل، حتى ذاك الملل بغيانا أن التعامل مع المواطن لا عند الشرطة ولا عند رجال الدرك والقضية ديال التصريح بالجرائم ابغيانا تكون واحد الإدارة مواطنة.

أتمنى، السيد الوزير، أن تتخذوا الإجراءات اللازمة حتى يخرج المغرب من هذه المشكلة العويصة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

قلت في البداية فعلا بأن راه هناك خصنا نتفقو على المفاهيم. صحيح حتى أنا في الشارع ديالي إذا شي واحد تعدى ومات واحد راه تنقول الجريمة راه مقلقة والشارع مخيف وما يمكنش يدخل لو شي حد، لكن هنا نتحدث عن دولة، عن كذا و ثلاثين مليون ديال الساكنة، على آلاف ديال المدن وهاد الأرقام راه ماشي تتطبخ غير هكذا، راه أرقام موجودة ومضبوطة. رقم بسيط، دولة قريية سرقة السيارات، ما كاينش اللي ما تتسرقش له السيارة ولا يصرح بها، 1543 في المغرب، 164 ألف قدامنا

السؤال المطروح فيما يتعلق بالحكمة الأمنية، بما يتعلق بتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، يعني واسع.

في الشق المتعلق بهذه الوزارة، فتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية المتعلقة بالمفهوم الجديد للسلطة، وتنفيذا لجزء من توصيات هاذ هيئة الإنصاف والمصالحة، انتهجت وزارة الداخلية سياسات أمنية تنبني على المبادئ المتعارف عليها لهذه الحكمة الرشيدة في الميدان الأمني، أي أن ما نقوم به الآن وبدأنا، وهذا ما شي عاد تنقومو به يعني منطلق، وهو في الشق الأول مراجعة النصوص التشريعية للملاءمتها تدريجيا مع التشريعات الدولية المعترف بها والمعمولة عالميا فيما يتعلق بالأمن والحريات.

ماذا نحاول؟ وهو كيف نوافق ما بين استتباب الأمن، الحفاظ على أمن المؤسسات والممتلكات والأفراد، وفي نفس الوقت دون حرمان الأفراد من الحريات دياهم، سواء كانت فردية أو جماعية.

المسألة الثانية، الجزء الثاني الذي كذلك هو نحن منكمون عليه وهي أن التكوين ديال كل من يتعاملون أو يعملون داخل الحقل الأمني وهو التكوين على مبادئ حقوق الإنسان، على احترام المواطن، على احترام حرته وحقوقه، وكذلك على نبد العنف، مع إدخال هذه المادة في التكوين ديال الشرطة القضائية، ولكن كذلك مع تجريم التعذيب، الذي الآن صار يدرس كذلك وصار يعمل به.

المسألة الثالثة وهي إنزال عقوبات إدارية وعقوبات كذلك قانونية على كل عون، سواء ديال الداخلية أو في مصالح الأمن، الذي ثبت أنه فعلا تخطى هاذ المبادئ أو قام أو ساهم في العنف المجاني أو في خرق حقوق الإنسان أو الأفراد.

نمشي مباشرة للسؤال ديا لكم الأخير فيما يتعلق بعقوبة الإعدام، الحكومة لم تتداول في هذا، لم تعط موقفا، وعندما سيكون التداول في هذا ستعلن عن موقفها صراحة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الوزير المحترم على هذا الجواب وعلى هذا الوضوح والصراحة في الإجابة على واحدة من أدق الإشكاليات المطروحة على بلادنا، ونسجل في الفريق باعتزاز التزامكم بالشروع في مراجعة النصوص التشريعية، وقلتم وملاءمتها مع التشريعات الدولية في مادة الحكمة الأمنية، وهذا شيء نصفق له ونسجله بامتنان.

وأود بالمناسبة أن أذكركم بالتزام الحكومة في شخص السيد الوزير المحترم الحاضر معنا، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني في المداخلة التي أدلى بها في يوم دراسي نظمه زملاؤنا في الفريق الفيدرالي حول المبادرة

رئيس الحكومة لم يدقق في الكثير من الجوانب المرتبطة بتحصين وإثراء وإغناء هذه الاختيارات الكبرى ولا سيما في هاذ المجالات التي تكلمت عليها، ولكن المؤكد أن هناك إجماع ديال الجميع - فيما يبدو - على ترتيب أقصى العقوبات على جرائم الاختطاف والاختفاء القسري والاحتجاز والاعتقال التعسفي بكل مظاهره وعلى الجرائم ضد الإنسانية واعتبار كل ذلك جرائم لا تسقط بالتقادم.

وللإشارة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة خلصت إلى التأكيد على أن بلادنا في أمس الحاجة لترشيده الحكمة الأمنية، باعتبارها ضرورة ملحة من أجل صيانة وحماية وتوطيد هاذ الاختيار الوطني، والقطع مع ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

للتذكير أيضا، أوصت هيئة الإنصاف والمصالحة بضرورة تفعيل المراقبة والتحقيق البرلماني في المجال الأمني وتوضيح ونشر التقارير الأمنية المتعلقة بجميع الأجهزة، كما أوصت بتفعيل المراقبة الوطنية وتقييم السياسات العمومية في مختلف المجالات الأمنية، وأوصت كذلك بإشاعة ثقافة حقوق الإنسان في صفوف العاملين في هذه المرافق الأمنية الذين نحييم بالمناسبة.

وأود، السيد الوزير المحترم، أن أطرح معكم بعض الأسئلة: ما هي التدابير والإجراءات التي تعتم الحكومة الحالية القيام بها لتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة على مستوى ترشيده الحكمة الأمنية تطبيقا لهذا النفس الدستوري الجديد؟

هل من المقبول أن نرى مسيرة أمام البرلمان لضحايا سنوات الرصاص وللمتندى المغربي للحقيقة والإنصاف، مازالوا يطالبون بتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة؟

ما هو موقف الحكومة؟ هل حان الوقت للمصادقة على الاتفاقية الدولية المتعلقة بتجريم الاختفاء القسري انسجاما مع تعهدات بلادنا فيما يتعلق بالتمسك بمبادئ حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا؟

ثم، السيد الوزير المحترم، الموقف اللي عبر عنه السيد وزير العدل المحترم قبل أيام فيما يتعلق بإشكالية إلغاء عقوبة الإعدام، هل هو موقف يعبر عن الموقف الرسمي للحكومة في كليتها؟ أم هو موقف شخصي وموقف الحزب الذي ينتمي إليه؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد المستشار المحترم.

السادة المستشارين المحترمين،

السيدة المستشارة معذرة،

أولا لا بد من التذكير أن فعلا هذه الوزارة في الشق المتعلق بها، لأن

وكذا حجم المشاريع المنجزة والفئات والمناطق المستهدفة ومساءلة الجهة الحكومية المسؤولة على تنفيذها ومتابعتها.

وفي هذا الإطار، أثير انتباهكم، السيد الوزير المحترم، أن تحديد الصعوبات والتحديات التي رافقت تطبيق مشاريع المبادرة وكذا ضمان استمرارية المشاريع وتمكين الشركاء المحليين من الإسهام في تمويل المشاريع وهو ما سيخلق في نظرنا دينامية متواصلة لتحقيق الأهداف المسطرة.

لذلك، نسألكم، السيد الوزير، ما الذي تم تحقيقه في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؟

ثانيا، ما هي التدابير المتخذة لتفادي الصعوبات التي اعترضت تطبيق بعض المشاريع المبرجة؟

كذلك نطالبكم، السيد الوزير، بتوفير الموارد البشرية اللازمة في جميع المجالات، خاصة المحدثة أخيرا لتتبع هذه المشاريع التي تم إنجازها أو في طور الإنجاز، لأنه، السيد الوزير المحترم، 13 إقليما المحدثة أخيرا لم تنته الحكومة ولم تعتنى الحكومة ولم تكلف لا الحكومة السابقة ولا الحالية عناء الاهتمام بتوفير الأطر، لا على مستوى القطاعات الخارجية ولا على مستوى رؤساء الأقسام لأن مازال بعض المجالات المحدثة تستعين ببعض الموظفين وبعض أطر الجماعات القروية.

العمالة التي اهتم سيدنا الله ينصرو وأعلن على الأحداث ديالها، الأحداث ديال 13 عمالة، الآن تفتقر لأبسط الأشياء، لا وجود ولا اهتمام لأي جهة من الجهات بهذه الأقاليم.

لذا، نثير انتباهكم، السيد الوزير، ونطلب منكم الاهتمام بهذه الأقاليم وباقي الأقاليم باش يمكن لنا...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، أرجوك. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

السيدة والسادة المستشارين،

بطبيعة الحال ورش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فهو ورش كبير، ورش يمكن أن يفخر به المغرب، ماشي غير في الفلسفة ديالو والحجم ديالو والنتائج ديالو اللي غادي نعطيها عبر بعض الأرقام، لكن في الجراة اللي دخل بها المغرب لأن أنا كان لي الشرف حضرت في الحكومة في 2005 لما جاء هذا الورش وحتى في الحكومة البعض منا لم يكن له تصور حقيقي كيف يمكن أن يتأشى هذا الورش ويتبلور، والآن ولله الحمد إذا أخذنا الفترة الأولى ديال 2005-2010 نجد أن ما تحقق هو 22 ألف مشروع لفائدة أكثر من 5 مليون مستفيد باستثمارات مالية تفوق 14 مليار درهم، شاركت المبادرة ب 8 ملايين، وهذا علاش شاركت ب 8 ملايين، هذا مؤشر تبين

التشريعية الشعبية قبل أسابيع، إذ التزم باسم الحكومة بأن الحكومة ستطلع الرأي العام الوطني في غضون الأسابيع القليلة المقبلة بأجندة واضحة وبرنامج واضح مضبوط من الناحية الزمنية فيما يتعلق بإخراج القوانين، سواء القوانين التنظيمية أو القوانين العادية المرتبطة بالتنزيل الدستوري الجديد، مثلما التزم مشكوراً السيد الوزير المحترم باسم الحكومة على أن الحكومة، وهذا التعبير ديالو حفظته عن ظهر قلب بقدر ما أعجبني، أن الحكومة تلتزم باعتماد أوسع تأويل ديمقراطي ممكن للدستور الجديد.

في الموضوع اللي احنا تكلمنا فيه الآن، كافة المجالات المرتبطة بالحكومة الأمنية بمفهومها الشامل، ولكن قال على قاعدة التوفيق بين حاجة بلادنا إلى استتباب الأمن وبين حاجة مجتمعا إلى توسيع هامش الحريات وتحسين المكتسبات في مجال الحريات وفي مجال الحقوق، هذه إشكالية معقدة ولكن نحن نقف في الذكاء الجماعي للمغاربة على معالجة هذه الإشكالات الدقيقة، ولكن نريد التزاما واضحا من الحكومة حول الجدولة الزمنية المتعلقة بتنفيذ وإخراج هذه النصوص القانونية والتدابير المرتبطة بتعزيز الحكامة الأمنية.

ثم نشكركم كذلك لأنه تبين لنا الآن بأن الموقف اللي سبق للسيد وزير العدل أن عبر عنه، وهي واحدة من الفلتات، واحدة من الخرجات الإعلامية اللي سبهاها السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان قبل قليل بأنها إيجابية، هي ليست إيجابية في شيء، طالما أنها لا تعكس وجهة نظر الحكومة بكل مكوناتها، لا يمكن أن يحسب للحكومة بأنها ضد المنحى الحقوقي الرامي إلى تجريم التعذيب والاختفاء القسري والغاء عقوبة الإعدام. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب، ما فيش.

السؤال السابع موضوعه تقييم نتائج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار، السي المحرشي.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

لقد أعطى صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وهي ورش اجتماعي كبير جعل المواطن في قلب اهتمامات السياسة العمومية في أفق توفير العيش الكريم له ومحاربة كل مظاهر الفقر والإقصاء والتهميش والهشاشة الاجتماعية.

لقد مر على انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أزيد من 7 سنوات وهي مناسبة لتقييم عمل الحكومة في مجال تطبيق المبادرة على الوجه الأمثل

مصالح، لأن هاذ المبلغ حلينا به مشاكل م مهمة على مستوى المدينة، درنا به مشاريع مدرة للدخل، واستفادت منه عدد من الساكنة على مستوى الإقليم، ولكن بمجهود ديال فرد واحد لا يكفي، لأنه هاذ العملية خصها توكيها واحد العملية ديال الأطر، لأن موظف الجماعة لا يمكن له أن يسهر على تنفيذ المبادرة الوطنية على مستوى الإقليم.

لهذا، إذا ما كانش التدخل ديالكم وديال الحكومة ورئيس الحكومة مسؤول على التعيين ديال المدراء الإقليميين وفي أقرب الآجال، لأننا، السيد الوزير، ندق ناقوس الخطر، لأن الأقاليم المحدثة وعلى رأسها وزان تفتقر لأبسط الأشياء، لأنه المصالح الخارجية اللي يواكبها واحد الدعم من الوزارات المعنية التابعة لهم غير موجودة في وزان، كين العمالة فقط، ما كاينش شي حاجة أخرى من غير العمالة.

لهذا، السيد الوزير، نترجاكم، ومن خلالكم الحكومة، أن تتدخلوا، أنا ما بغيتش ندخل في التفاصيل ديال الأقاليم الأخرى، ولكن وزان لا بد من الاهتمام والعناية ديالكم وديال الحكومة وفي أقرب الآجال.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، انتهى الوقت، شكرا. تفضل السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار، وهذه مناسبة فعلا باش نوضح ونزيد نوضح أكثر الفلسفة والمفهوم ديال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. أنا متفق معكم أن لا بد خص يعني خلية ديال التنبع وديال المصاحبة ديال المشاريع، إلى ماكانتش موجودة خصها تكون، ولكن حذاري راه غادي نخرجو من فلسفة التنمية البشرية تماما، إلى كنا كتردوها يعني مرفقا خصنا نعطيوه الموظفين ويوظف وهذا ماشي هي الفلسفة ديالو، لأن الفلسفة تشاركية، كنجيبو الفكرة، كنجي من عند الناس وتنتعاونو معهم وتقبلو على الشركاء اللي كيديروا الفلوس وتكون الالتئائية ولكن على أساس أن المشروع إلى ما كانوش تايقين به الناس اللي شاركوا فيه وآمنوا به باش يتبعوه غادي يفشل، غادي يفشل.

فلهدنا وجدنا بعض الحالات اللي فعلا بعض المشاريع كنواجهم حيننا، المشكل ديال التسيير، ديال مصاريف التسيير كيفاش يمكن لهم يسيروا، وأدخلنا واحد التعديل أن ممكن نساھو في التسيير ولكن ماشي في الموظفين نساھو باش يمكن لو يوقف على أرجاه، باش يمكن هاذ المشروع ما نبيوشاي واحد المأوى للشباب أو الفتيات مثلا وميلقاشي باش يوكل هاد الشيء هذا، لا بد نعطيوه في البداية، إنما الموظفين خصها تمشي وتجي، ولهذا هاذ المشاريع خصها تشاف وحدة بوحدة لأن باش ما نخرجوهاش على السياق ديالها وإلا غادي تولى ذيك الساعة مصالح ديال الدولة

بأن الثقة ديال المساهمين الخواص وديال المجتمع المدني والدولي كذلك، المساهمين الدوليين هو اللي جاب 41% من هذا الغلاف المالي، وهذا كذلك في حد ذاته نتيجة إيجابية.

فيما يتعلق بالمشاريع المدرة للدخل، هناك 3700 مشروع الذي خلق 40.000 منصب للشغل وهذا نادر ب 14 مليار أنها تخلق 40.000 مشروع، فمعى أن النتائج فعلا موجودة وموجودة بكثرة.

النتائج الأخرى النوعية وهي أن الجماعات المستهدفة والمناطق المستهدفة نقص فيها معدل الفقر ب 41% أي نزل من 36% إلى 21% في الوقت أن المناطق غير المستهدفة بالتنمية البشرية ما انزل الفقر إلا ب 28%، يعنى أن هذه المبادرة لها تأثيرها كذلك.

فبطبيعة الحال هذا اللي جعل هاذ الثقة وهاذ الاضمام المكثف اللي جعل أن المرحلة الثانية زادت توسعت، بحيث أنه أضافت واحد الميدان آخر اللي ما كانش في التجربة الأولى ألا وهو ميدان التأهيل الجماعي ديال عدد من الجماعات.

صحيح أن هاذ العملية باش يمكن لها توصل لهاذ الشيء وهو أن فيها متابعة مدققة، لا من المصالح المركزية ولا من المصالح الإقليمية، وأحسن دليل هو أن سنويا، كل سنة، إلا ومجموعة ديال الافتتاحات من التفتيشية ديال المالية ومن تفتيشية وزارة الداخلية كترور 83 إقليم وتصادق على الحسابات ولم يرفض حساب واحد، وزيادة على مراقبة الفاعلين الآخرين اللي كيساھمو بالفلوس دياھم، سواء كانوا دوليين أو وطنيين، اللي كيخصهم يشوفوا أشنو كيتدار بالمشاريع دياھم، وهناك نشر لهذه المعطيات كلها.

بالطبع اهضرتوا على الأقاليم الجديدة، صحيح أن الأقاليم الجديدة تستعين بالأقاليم السابقة، كما هو الشأن بالنسبة للمصالح الخارجية الأخرى وتدرجيا ستعوض هذه الحالة، ستصلح.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ تفضل السي الحرشى.

المستشار السيد العربي الحرشى:

السيد الوزير المحترم، نحن لا ننكر ما قامت به وزارة الداخلية، لا ننكر الدور الذي تقوم به المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، على سبيل المثال، السيد الوزير، وزان إقليم حديث مؤخرا - بين هذه الأقاليم - يعني الدور الأساسي اللي لعبته وزارة الداخلية عن طرق المديرية ديال التنمية البشرية دور مهم لأن ما بين سنة 2010 و2011 توصلت هذه العمالة تقريبا ب 2 مليار و600 مليون، وهي اللي عندنا صافي، المصالح الخارجية ما عندنا حتى حاجة، لا مصالح، لا دعم من الوزارة المعنية، باقي القطاعات غياب تام، هاذ 2 مليار و600 اللي توصلنا بها من وزارة الداخلية احنا لحد الساعة ما طلبناش تزيدونا، ولكن طلبنا توفروا لنا أطر، توفروا لنا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

فعلا أتفهم هواجس السيدة المستشارة، لأن السؤال يرجع إلى 2007 وبطبيعة الحال لم يأخذ بعين الاعتبار كل ما وقع، ولكن الأمر باقي، الأمر باقي هو هو، هو يعني أن بغيت غير نأكد لكم وأطمئنكم، أنه لن يكون هناك تراجع، هناك أولا ضمانة ملكية، هناك تعليمات ملكية وأمام الشعب المغربي، هناك الدستور، هناك القوانين الموجودة.

فعلا أول بادرة قامت بها الحكومة، وهي أن خلال انتخابات الأخيرة التشريعية وهي التغيير ديال ذاك الحصة اللي كانت 10% اللي 30 الى أصبحت 60، ثم قبل منها بالطبع كانت الجماعات وراه ذكرتها في السؤال ديالكم اللي فعلا اخذت الحكومة يعني إجراءات تحفيزية اللي جعلت أن المرأة تدوز من ذاك 1 أو 0 فاصلة شي حاجة إلى 12,6%.

فيما يتعلق مثلا بقانون مجلس المستشارين، والقانون راه أمامكم لأنه تصادق عليه، القانون التنظيمي، وأتمنى أن ماشي أننا نحققوه، نلقوا الآليات باش نحققوه، لأن امشى كيغطي المناصفة، بحيث أن ذاك القانون يقول مجلس المستشارين اللوائح ت يخص يكون يعني امرأة رجل أو رجل امرأة، فمعنى أن هذه مناصفة شاملة.

الانتخابات الجهوية، فعلا ذكرتو بالنص اللي هو موجود والخطاب ديال سيدنا والي منصوص عليه كذلك ضمينا حتى في الدستور، وهو أن 33% في المجالس، في المكاتب، إلى غير ذلك، ونحن كآلة تنفيذية لا يمكن إلا أن نترجم هذه المعطيات في المشاريع ديال القوانين اللي هما الآن في إطار تحضير، اللي غادي تقدم للبرلمان.

بطبيعة الحال كيبقى أن بكل صراحة هادي خصنا نكونو واعيين بها، كايين واحد العدد ديال الإجراءات التحفيزية، كايين ذاك الصندوق ديال تسهيل ولوج المرأة، كايين تحفيز الأحزاب السياسية اللي كترشح أكبر عدد ديال النساء، هاد الشئ كولو مزيان، ولكن راه تخلصنا جميعا نستغلو هاد الآليات ونعملو على شان أننا نوصولو للمناصفة الحقيقية اللي هي موجودة في الدستور، ولكن ربما وأنا أتمنى، كنعلم، ربما في 5 سنين أو 10 سنين خصنا نوصولو بدون تمييز ولا بدون كوطا، أن المرأة تاخذ مكاتها اللي كيغطيها الدستور اللي هي المناصفة ولكن بالولوج إلى الحلبة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعباد:

شكرا السيد الوزير. نسجل بكل ارتياح هذه الالتزامات الحكومية،

ندخلوها للميزانية العامة والي ابني بيني شي حاجة ويدير لها التسيير دياها، هذا ماشي هو الفلسفة دياولو. وأنا مستعد نشوفو هاد القضية ديال وزان والأقاليم الجديدة ونحو المشاكل المطروحة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر إلى السؤال الثامن، موضوعه رفع التمثيلية النسائية. الكلمة لأحد السادة المستشارين، السيدة المستشارة تفضلي من الفريق الاشتراكي.

المستشارة السيدة زبيدة بوعباد:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

موضوع سؤالنا هو الرفع من التمثيلية النسائية على مستوى المؤسسات المنتخبة. صحيح، في العقد السابق بلادنا والمغرب قننا بعدة إصلاحات سياسية في إطار المساواة والمناصفة عبر الدستور وفي فصلها 19. صحيح كذلك أنه كانت هناك آليات للتمييز الايجابي على مستوى انتخابات 2009 للجماعات المحلية وعلى مستوى الاستحقاقات الأخيرة التشريعية، حيث وصلنا إلى 12,9% على مستوى الجماعات المحلية وأكثر من 16% على مستوى البرلمان، لكن ما وقع مؤخرا في التركيبة الحكومية يجعل المرأة وبعض الرجال المغاربة في بلدنا يخافون أن تراجع في هذا المبدأ المساواة ومبدأ المناصفة.

لدينا التزامات دولية، من معاهدات صادق عليها المغرب، لدينا كذلك التزامات في إطار الألفية في هدفها الثالث والتي تلزم الدول التي تشغل في هذا الإطار على النهوض بأوضاع النساء وعلى تواجد النساء في الثلث في مراكز القرار.

التزامات كذلك وطنية دستورية، والتزامات كذلك عبر اللجنة الجهوية اللي وضعها صاحب الجلالة، وسمحوا لي غادي تقرا لكم واحد الفقرة في هذا التقرير حول الجهوية المتقدمة: "تعتمد أنماط اقتراع ومحفزات مناسبة لضمان حصول النساء على ثلث مقاعد المجالس المنتخبة للجماعات الترابية ومكاتها وهيئاتها الأخرى طبقا لأهداف الألفية"، معناه أن هناك التزامات دولية وطنية، دستورية ولجنة ملكية للتفكير في المساواة والمناصفة.

السيد الوزير،

سؤالنا، والحكومة تبيى لقوانين منظمة للاستحقاقات المقبلة، الجماعات الترابية والجهات، ماذا تنوون القيام به لإنصاف المرأة المغربية وتواجدها في المؤسسات المنتخبة؟

شكرا.

في غاية الأهمية، والي هاذ اللقاءات خصصت لتوضيح الرؤية حول المخططات الجماعية وعززتها بالمنظور ورؤية الجماعات المحلية في أفق 2015، وأن اليوم فقط هذه الجماعات الترابية التي تشتغل بمخططات على المدى القريب.

السيد الوزير، أسباب النزول ووضع فريقنا لهذا السؤال، وهو نحن على مقربة سنتين من انتخاب مكاتب الجماعات المحلية، ابغينا نعرفو فين وصلت هاذ المخططات والإعداد ديالها بالنسبة للجماعات المحلية، ولاسيا أن المخططات هي تعد بمثابة خارطة الطريق للتنمية المحلية؟ وكذلك السؤال العريض وهي الاعتمادات المالية الضرورية لتنفيذ هذه المخططات ومضامينها كذلك في ظل جمود، وأكرر هناك جمود، في حصة الجماعات المحلية في الميزانية العامة، والتي لم تستحضر هذه المستجدات. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدة والسادة المستشارون،

بطبيعة الحال هاذ المسألة ديال المخطط التنموي الجماعي تمت المؤسسة ديالو في 2009، ودخل في الميثاق الجماعي في الفصل 36، وصحيح أنه شيء مهم وجديد، جديد لأن كانت المخططات سابقا، ولكن ما كان يقع، لما كانت الدولة تعمل المخططات الخماسية، لما تتعاينو حتى تيكون المخطط الخماسي وتعيطو للجماعات، أشنو غادي تاخذي من هنا، أشنو غادي تديري؟ ما كاينش تخطيط بالمعنى ديال التخطيط الحقيقي.

ثم بدأت تظهر الحاجة الملحة للعمل ديال المشاريع ديال الجماعات اللي لا يمكن لها كل سنة تكون عاد تنفكرو في شي حاجة، أش غادي ندير هاذ السنة؟ قلنا لا بد هاذ الجماعة يكون عندها واحد الرؤية وواحد المخطط، ولكن عملية صعبة وشاقة لأن ماشي بالسهولة في 1536 جماعة اللي فيها العدد ديال الجماعات القروية اللي هاذ الشيء بالنسبة لهم جديد.

فلهدا، هاذ المرحلة كلها من 2009 إلى يومنا هذا، الحاجة الأولى اللي اهتمينا بها وهي كيف يتم تفسير هاذ العملية، وأشنو هي الآليات؟ كيفاش يمكن يشتغلوا الرؤساء ديال الجماعات بدون تدخل باش ما يجيش شي واحد يفرض عليهم؟ ورصد لهذه العملية التكوينية اللي تمت مع الجماعات، مع المندوبية السامية للتخطيط، مع عدد من الفاعلين، ما يفوق 563 مليون درهم، ساهمت فيها وزارة الداخلية ب 236 مليون، وهمت يعني التكوين أو غطت 1100 جماعة في 52 إقليم. فالיום كاين من هاذ 1100 كاين 560 مخطط جماعي اللي هو مصادق عليه.

ونتمنى أن تجد الحكومة وتعاونو من أجل وضع الآليات. نقطة أخيرة، السيد الوزير، هو أنه التزمت الحكومة بالمقاربة التشاركية، الآن نحن نعلم بأن هناك قوانين تهيئ للاستحقاقات، ولحد الساعة لم تتم المقاربة التشاركية مع الأحزاب السياسية من أجل التفكير في هذه الآليات، لأنه هذه الآليات هي اللي ولات دابا طارحة لنا إشكالية، هذه آليات هناك مقترحات في الأحزاب السياسية من أجل وضع آليات للتميز الإيجابي، لأنه ويا للأسف لازالت في بلدنا عقليات اللي ما كتشجعش على ولوج المرأة للسياسة وعلى ولوجها للمؤسسات المنتخبة، وبالتالي يجب التفكير في الآليات جميعا ومقاربة تشاركية مع الأحزاب السياسية لتبني هاته القوانين التي تنظم الاستحقاقات المقبلة على مستوى الجماعات الترابية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

بالفعل، السيدة المستشارة، لن نحيد عن القاعدة المعمول بها منذ سنوات فيما يتعلق بالنصوص المتعلقة بالانتخابات، نحضر المسودات بالفعل، نحضر أرضية العمل وسيقع التشاور حولها مع الأحزاب قبل أن تأتي إلى هنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال التاسع كذلك موضوعه مصير المخططات التنموية للجماعات المحلية، للفريق الحركي. تفضل السي السعداوي.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

لا أحد ينازع، والكل يشهد، أن الجماعات المحلية هي العمود الفقري لكل تنمية محلية، وهذا عبر المخططات الجماعية للتنمية التي تعتبر آلية محممة لتأهيل الحكامة المحلية وتأهيل دور الجماعات المحلية، وهذا واضح جليا في الميثاق الجماعي اللي خصه بمكانة محممة، لا من ناحية التوجيهات ولا المضامين اللي وضعت لها محددات زمنية وإجرائية لتتقوّمها وإعدادها بمنظور تشاركي، يجعل منها مخططات مجتمعية، تنبني على الخصوصيات المحلية وآفاق كل جماعة.

السيد الوزير، الدليل على هذا أن وزارتم قامت بعدة لقاءات جموية

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد المستشار.

حقيقة عندما أتحدث عن الموارد الذاتية فكيدخل فيها طبيعة الحال الشق المتعلق بتحويل الجزء المخصص من الضريبة على القيمة المضافة، لكن هنا المخطط كياخذ الأهمية ديالو كلها، لأن أشنو يقع اليوم؟ لما يكون هذا التحويل، إذا لم تكن هناك مشاريع حقيقية مدروسة مصادق عليها ويكون متفق أنها تستحق التمويل، فبالطبع تيولي نوع من المساومة، واش غادي نزيدك؟ واش ما غاديش نزيدك؟ يعني حتى هذا الجزء يأخذ بعين الاعتبار في هذه الأشياء وتكون الطلبات والمشاريع ديال الميزانيات ذاك الساعة عندها الوزن ديالها حتى أمام السلطات اللي كتعطي هاذ الشيء.

بالطبع هنا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار التفاوت ديال الجماعات، كايين الجماعات اللي عندها موارد، كايين اللي ما عندهاش، هاذ الشيء كلو كيدخل في واحد النوع ديال التوازن ولكن على الأقل يكون ترشيد ديال الاستعمال ديال هاذ الموارد لأنه تتمشي لمشاريع باينة وواضحة.

الجزء الثاني ديال التعقيب ديالكم اللي اهضرتوا على الجماعات اللي عندها موارد وما كنتدخلهاش وكذا، هذا شكل آخر يجب أن يدرس على حدة، لأن هناك مشكل ثاني وهو ديال المداخل ديال الجماعات، واش كنتدخل المداخل ديالها كلها، وأشنو هما الإجراءات اللي خص باش يمكن لها تتمكن من الموارد ديالها، وفيه الكثير ما يقال ويمكن نرجعو لو في فرصة أخرى.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السؤال العاشر موضوعه الاستعداد للاستحقاقات المقبلة، لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، تفضل السبي الأمين.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

لم تعد تفصلنا عن الاستحقاقات الانتخابية المقبلة إلا أشهر قليلة، الشيء الذي يتطلب من كافة الفعاليات السياسية الانخراط الكلي من أجل إنجاح ظروف هذه الاستحقاقات وجعلها في مستوى تطلعات وانتظارات الشعب المغربي، والتي كانت مطلبا ملحا لجميع القوى السياسية

الشق الثاني ديال السؤال، ومعكم الحق، لأن المخطط ماشي غير نخطو واحد العدد ديال العمليات اللي خصها تدار، وتقولو شكون اللي غادي يجي بمولها؟ لا، راه في نفس الوقت عندما يكون المخطط وهي مقارنة المشاريع مع منابع التمويل، وعلى أساس أن يكون التمويل ذاتيا أكثر، بالطبع لا يمكن أن يكون 100% ذاتي ولكن يجب الاعتماد على الموارد الذاتية، ثم على الشراكة مع القطاعات، لأن لما كنتخطو راه تنديرو برامج، تنديرو مشاريع اللي لا تهم فقط الجماعات، اللي يمكن تهم قطاعات وزارية أو كذا يجب أن تكون شراكة معها في باب التمويل.

هذه هي الإشكالية اللي مطروحة، اللي فعلا في إطار العمل راه تتعاونو الجماعات باش تنفادوا هاذ الشيء هذا والحكومة كذلك، ولكن المهم في هذه العملية وهي أنه على 3 سنوات اللي يمكن لها تحرك، لما كوصولو للسنة الثالثة راه يمكن (C'est glissant)، يمكن لنا نديرو 3 سنوات أخرى أن الجماعة ما كتوليش كل عام هي مشنوقة، واش غادي تعطيوني، تزيديوني شوية، أو لا تنقصو لي شوية، عندها واحد المشاريع اللي يمكن يكون التمويل ديالها مضمون.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير، كشكروكم على هذه التوضيحات اللي قدمتها للمجلس الموقر ومن خلاله الرأي العام الوطني.

كذلك نود أن ننوه بكل الجهود التي تقومون بها لتأهيل الشأن الجماعي بالبلاد، ولكن، السيد الوزير، نود التأكيد على أن إنجاح هذه المخططات يظل رهينا بالموارد المالية المخصصة للجماعات المحلية، وخاصة منها الجماعات الفقيرة والقروية، لأن لاحظنا أن الحصة من القيمة المضافة لا تكفي إلا لسد العجز بميزانية الجماعات ونكتفي فقط بوضع توازن في ميزانية التسيير، مما يتعذر على الجماعات التفكير في المشاريع وإنجاز المخططات التي تمت برمجتها.

كذلك، السيد الوزير، ما أود أن أثير الانتباه إليه وهو عدد من الجماعات التي لها موارد قارة ولم يتم تحصيل هذه الموارد، ولا سيما الجماعات القروية الغابوية، اللي غالبا في ظل هذه الأزمة العالمية وعدم تصدير منتوجاتها لم تتمكن من سد الاكتفاء الذاتي وإمكانية تغطية ميزانية تسهيل التسيير للجماعة، وفي حالة معوزة، ويجب النظر إلى حصة هذه الجماعات، وما أكثرها هذه الجماعات القروية، في الرفع من الحصة من الضريبة على القيمة المضافة.

وشكرا السيد الوزير.

من هنا للصيف وهي الانتخابات المهنية اللي عندها مشكل ديال اللوائح ديالها، واش غادي تعاودهم؟ واش غادي تعدلهم؟ كاي قضية ممثلي المأجورين وكايين شيء جديد وهما الجمعيات الممثلة لأرباب العمل الأكثر تمثيلية، اللي غادي يدخلوا لأول مرة. ثم غادي تجي بالطبع الانتخابات الجماعية، انتخابات المكاتب ديال الجماعات، الانتخابات الجهوية وأخيرا انتخاب مجلس المستشارين.

نحن الآن في التحضير لواحد الرؤية شاملة لهذا لتحديد جدولة زمنية اللي غادي يكون الإعلان عنها بوقت كافي اللي يسمح بإجراء هذه الانتخابات في وقتها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. تفضل السي الأنصاري.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،
الزميلة والزملاء،

اسمحوا لي، السيد الوزير، باش نتقدم لكم بالشكر الجزيل على هذه الأجوبة، واللي تعمدنا في الفريق الاستقلالي طرح هذا السؤال لرفع ما يعرفه المجتمع برمته من ارتباك وتضارب في الآراء حول موعد الاستحقاقات المقبلة، ومرجع أولئك الذين يتضاربون في تحديد هذا الموعد هو أولا ما جاء في الخطاب الملكي سابقا من أنه ينبغي إجراء المحطات الانتخابية المقبلة في موعدها قبل نهاية 2012.

ثم كذلك لا يخفى على أحد ما يستلزم ذلك من استعدادات جد هامة، وقد أشترتم إلى بعضها، وأعتقد أن هذه القرارات الحاسمة التي تهم المجتمع برمته تنزيلا للدستور الجديد وما تعرفه بلادنا من تحولات دستورية وسياسية عميقة، لابد من قرارات تشاركية بين جميع الفرقاء السياسيين.

وقد أشترتم كذلك إلى أن هذا يقتضي سن عدد كبير من القوانين، من ضمنها إعادة النظر في القوانين الانتخابية والقانون التنظيمي الخاص بالجماعات، وكذلك دون أن نقفز على أهم قانون تنظيمي ننتظره وهو القانون المتعلق بالجهات، وما يتطلب ذلك من تقطيع إداري مع الارتباك كذلك أو التضارب الذي أحدثه القانون التنظيمي الذي صادق عليه البرلمان بغرفتيه، والذي أكد على 16 جهة، في حين أن اللجنة الاستشارية قد سبق لها أن سلمت لجلالة الملك اقتراحا ب 12 جهة.

وأمام هذا، وتحفيز جميع الساكنة أو الناخبين والناخبات من أجل الانخراط في العمل السياسي الذي هو لب التحول السياسي، لابد في نظرنا أن تكون هناك خريطة طريق واضحة المعالم، وأن تقول الحكومة على الأقل بوادر هذا التوجه لكي يعرف كل واحد موقعه، وتعبئة المواطنين من

الحية ببلادنا وفعاليات المجتمع المدني.

لذا، نساءلكم السيد الوزير المحترم: ما هي الاستعدادات التي تنوون اتخاذها لكسب رهان الاستحقاقات الانتخابية في ظل التحولات التي تعيشها بلادنا؟

شكرا السيد الرئيس. أحتفظ بباقي الوقت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس،
السيد المستشار،
السيدة المستشارة،
السادة المستشارين،

بالطبع، صحيح أن الاستحقاقات تحتاج إلى عدد من الإجراءات القانونية، منها العملية، التنظيمية، لكن راه الإجراءات بدأت حتى قبل، حتى في السنة الماضية، لأن ما نذكرش غير القانون التنظيمي ديال مجلس النواب ولكن كذلك صادق البرلمان، وهاذ الغرفة بالذات صادقت على القانون التنظيمي لمجلس المستشارين، على القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات المحلية، بالانتخابات، هاذا كلها ترسانة ديال القوانين التي تدخل في التحضير للاستحقاقات المقبلة.

بالطبع أن هناك قوانين أخرى، أن هناك قوانين تنظيمية، نحن الآن نشغل عليها، القانون التنظيمي ديال الجماعات المحلية، القانون التنظيمي ديال الجهة المتقدمة، والقانون التنظيمي للمالية الجماعات، هذا كله مرتبط مع الانتخابات. وأذكر أن هاذ النصوص كلها المتعلقة بالانتخابات ستكون فيها استشارة مع الفرقاء السياسيين قبل عرضها على البرلمان.

هناك كذلك إضافة إلى هذه القوانين، ما يفوق 20 مرسوم المتعلقة بهذه الانتخابات، لأن لما كهضرو على الانتخابات المحلية تنساو بأن يعني واحد العدد ديال الانتخابات، المهنية، المأجورين، أرباب العمل، إلى غير ذلك، فإذن هذه ترسانة كلها يجب أن تكون حاضرة ومحضرة بتشاوور، وأؤكد هذا مرة أخرى.

أخذينا بعض الإجراءات المستعجلة، فعلا اللجان، لجنة الداخلية في مجلس المستشارين ولجنة الداخلية في مجلس النواب مشكورة صادقت على واحد المرسوم بقانون اللي كيتحدث، هاذ الكلمة ما تبغيش نقولها، على إنهاء محام مجلس المستشارين، في الواقع غير تبعطينا الفرصة أننا ناخذو بمرسوم، نحددو بمرسوم التاريخ ديال الإنهاء، أما هاذ المرسوم بقانون لا ينهي أي شيء، يقول فحسب أن يمكن يتعلن عن التاريخ بمرسوم وغادي يجي بطبيعة الحال للمصادقة.

لماذا؟ لأن كاي واحد العدد ديال الإجراءات اللي يمكن لنا نسبقوها

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

تعاني أغلب الجماعات المحلية المغربية نقصا في التجهيزات الأساسية وخصوصا في المرافق الاجتماعية والثقافية وندرة في المشاريع المهيكلية، علما أنها تتوفر على اعتمادات مالية مجمدة جد هامة.

وقد بلغت هذه الموارد المالية غير المستعملة الناتجة عن فوائض الجماعات المحلية الحضرية والقروية وفوائض مجالس العمالات والأقاليم وفوائض مجالس الجهات بخصوص سنة 2010: 23 مليار درهم، كان من المفروض أن توظف في مشاريع مهمة، سبق لهذه المجالس أن برمجتها لتلبية لحاجيات المواطنين، علما أن ميزانية الدولية تعاني من عجز كبير، بلغ سنة 2011: 51 مليار درهم، أي 6,1%، علما على أن العجز الحقيقي هو 57 مليار، إذا استثنينا البيع تناع (Les sels) المحمدية وخصوصة 20% من البنك الشعبي المركزي.

علما أن هذه الميزانية تناع هذه الجماعات بلغت تقريبا 52 مليار درهم، وهذه الميزانية كنجراً وكتقسيم في الفوائض تناعها غير المستعملة، حيث أن الجماعات المحلية كنجي في الدرجة الأولى، حيث أن الفوائض غير المستعملة هي 9,63 مليار درهم، من ميزانية إجمالية اللي كانت كتبلغ 25,4 مليار درهم.

كذلك الجماعات القروية الفائض تناعها غير المستعمل بالنسبة ل 2010 اللي هو 6,6 مليار درهم، مجالس العمالات والأقاليم التي كانت ميزانيتها 10 مليار درهم الفوائض اللي كانت غير مستعملة مجمدة اللي هي 4,67 مليار درهم، مجالس الجهات الاعتمادات تناعها في 2010 كانت 4,2 مليار درهم، الفوائض تناعها غير المستعملة هي 2,6 مليار درهم.

السيد الوزير، أشنو هي الإجراءات اللي تنوون القيام بها، خاصة مع المديرية العامة للجماعات المحلية لحت الأمرين بالصرف من رؤساء جماعات قروية وحضرية وكذلك من أمرين بالصرف في مجالس العمالات والأقاليم اللي هما العمال، وكذلك من أمرين بالصرف في مجالس الجهات اللي هما الولاة، أشنو الإجراءات اللي يمكن تتخذ باش هاذ الفوائض ما تبقاش مجمدة، واللي يمكن أنها تخلق واحد الديناميكية اقتصادية وغادي تخلي الجماعات أنها تطبق واحد البند اللي كيدخل في الاختصاصات تناعها اللي هي التنمية الاقتصادية والاجتماعية تناع الجماعات تناعها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

أجل أن لا نفاجاً بالعزوف، وخاصة أننا نعرف أن أماننا محطات جد صعبة، فأماننا العطل الصيفية وأماننا شهر رمضان وهناك الدخول المدرسي وهناك كذلك عدد كبير من المحطات الأخرى الأساسية.

إذن أمام هذا التضارب، نود السيد الوزير بكل صراحة، والصراحة المهودة فيكم وبالجرأة المطلوبة، أن تقولوا من خلال هذه القبة للرأي العام أين يسير هذا الاتجاه بالنسبة للمحطات المقبلة التي تتحكم في المسار السياسي ببلادنا؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد المستشار المحترم. بطبيعة الحال هناك عمل وهناك إجراءات وهناك قوانين وهناك تشاور وهناك آجالات قانونية وهناك آجالات للمصادقات، هاذ الشي كلو يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار.

لكن كذلك هناك، وأشرتم إلى ذلك السيد المستشار المحترم، يعني الخطاب الملكي الذي هو خطاب بالفعل موجود، ولكن مبني كذلك على انتظارات الشعب المغربي وعلى الرؤية ديال الشعب المغربي الذي نشغل في إطاره كذلك.

ولهذا، اليوم إلى حد الساعة وزارة الداخلية ليس لها بعد تاريخ، فنحن نشغل الآن على السيناريوهات لأن هناك تقييمات، عندما نتحدث عن التشاور، التشاور يمكن أن يتم في 5 أيام كما يمكن أن يأخذ شهرا أو شهرين، وهذا لاحظناه في محطات أخرى. مصادقة القانون كذلك لا تتحكم في آجالاتها كلها.

فلهذا، نحن الآن بصدد وضع هذه الخطة، وأقولها صراحة وقتلتها للسيد رئيس الحكومة سنتقدم للحكومة بالرؤية أو بالسيناريو أو السيناريوهات، أي عندما تبدأ هذه الاستشارة، وأنداك سنعلن عن التاريخ بالمدة الكافية لإجراء الانتخابات حتى لا يفاجأ أي كان، حتى لا يجرح أيا كان، لأن المهم وهي الانتخابات أنها تنجح، أنها تكون فيها المشاركة، أنها تكون مساهمة وأن يكون الفاعلين السياسيين مقتنعين بأن هذه هي مصلحة البلاد ويجب أن نذهب إليها.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الحادي عشر موضوعه الموارد المالية غير المستعملة بالجماعات الترابية. الكلمة لأحد المستشارين في الفريق الاشتراكي، تفضل.

نتاج الدولة تعاني من واحد العجز كبير وخطير والي هاد السنة ولو البرمجة جات أن ماغادتكونش، يعني غيكون العجز واحد القدر ديال هذا ولكن غيكون متجاوز. كذلك السيولة السوق المالي في المغرب كيغاني من واحد السيولة كبيرة نتاج المال، إلى ضحينا هاذ 24 مليار وخلقنا واحد الدينامكية اقتصادية في الجماعات راه احنا غادي نخففو من العجز ومن الضائقة المالية اللي كيغرفها المغرب حاليا.

هاذي راها 2400 مليار سنتيم، راه ما ساهلاش، أنا كيف ما قلت كنعرفكم السيد الوزير وكنعرف القدرات ديالكم وكنعرف النوايا ديالكم دائما الحسنة أن لازم هاذ الملف خصو يتعطي لو واحد العناية خاصة، وتحدثوا السادة الولاة والعمال باش يحركوا في الأقاليم دياهم ويحركوا في عوض ما نعطيو للإنعاش الوطني، نخلقوا الأوراش، راه 2400 مليار سنتيم ناعسة، هذا اللي كان، ونشجعو حتى الشراكة، إلى كانت الجماعات ماغندهاش الإمكانيات والأطر التقنية، إلى غير ذلك، نشجعو الشراكة ما بين المؤسسات العمومية، كينة الشراكة اللي هي الآن موضوعة مع (ONCF) مع (ONCF) ومع (ONE)، واللي في 2010 كانت هاذ الشراكة مع الجماعات المحلية 174 مليار سنتيم أي 1,74 مليار درهم، هذا جانب، واحنا عندنا اليقين أنكم غادي تحركوا هاذ الملف اللي غادي يعود بالخير على الجماعات وعلى المغرب والميزانية العامة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد المستشار.

فعلا كين الجانب ديال الأرقام وهضرنا عليهم وكذا الالتزامات، وكين جانب ديال الحكامة داخل الجماعات، وأنا متفق أن لا بد أنه خص يتعاد فيه النظر لأن لا يعقل أن تبقى المشاريع كتجر أو الانتقالات متتالية، وأعتقد أن في القانون التنظيمي ديال مالية الجماعات اللي غادي يجي غادي يكونوا فيه كذلك إجراءات مدققة أكثر للحد من هذه الظاهرة، إضافة إلى التكوين الآن ديال العنصر البشري اللي بدا كيغطي الأكل ديالو. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه للسيد وزير العدل والحريات حول تفعيل مقتضيات المادة 41 من قانون المسطرة الجنائية. الكلمة للسيد الأنصاري، تفضل.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

السيدات والسادة المستشارون،

أعتقد أن سنحتاج إلى تدقيق ومقارنة بعض الأرقام لأن أنا بالطبع آخذ الأرقام التي تعطى لي من المصالح المهمة، 25 مليار أي 24 ونيف اللي تحدثتم عليها يبدو أنها اعتمادات منقولة وليست إعتادات ملغية، كانت الإعتادات المنقولة كما جاء هنا فبطبيعة الحال لا يمكننا استعمالها إلا عند إلغاء الصفقات، لأن هي في الحقيقة التزامات قامت بها الجماعات وكانت هناك مشاريع أو صفقات التي تفوق مدة إنجازها السنة أو التي عرفت بعض التعثر أو أو... ولكن قانونيا فهي قائمة لا يمكن إلغاؤها وتبقى مرصودة إلى حين إلغاء الصفقة وهناك إجراءات بطبيعة الحال لا يمكننا نخلو الصفقة كتعين 10 سنين أو كذا، راه كين إجراءات اللي كتسمح بإلغاء الصفقات اللي تشوفو أنها ما تمكناشاي، هذا الجانب الأول.

الجانب الثاني، فعلا أن فيما يتعلق بالفائض وهو حسب الأرقام التي أعطيت لي، بجميع الجماعات الترابية وهو في حدود 4 ملايين ديال الدرهم، هذه تبرمج من الجماعات ويصادق عليها في الشهور الأولى من السنة لأن تبرمج لمشاريع أخرى، ولكن كما قلت ربما هذه الأرقام أنا أعرف أنكم مدققين في بعض الأمور إذا كان خلاف في الأرقام يمكن أن نراه ونفصل فيما هو غير مستعمل وما هو التزامات الجماعات اللي ما يمكنهاش تتخلى عليها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم تعقيب السيد المستشار؟ تفضلوا.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الإجابة ديالكم، وبكل صراحة أنا فعلا أتكلم على الفوائض لأن الفائض تيكون ديال السنة الموالية، ولكن الفوائض اللي هي دائما منقولة. نعطيك مثال كان حصل لي الشرف باش نشغل معكم كنائب ونولي رئيس مجلس جهة فاس-بولمان لما كنتم رئيس جهة فاس-بولمان، الإعتادات، السيد الوزير، اللي برمجناها آنذاك، بالنسبة نعطي مثال لإقليم صفرو برمجنا الحائط ديال واد أكاي برمجنا 50 مليون، لحد الساعة مازال من 2000، اثني عشر سنة وهو فائض، ولكن ينقل. بالنسبة للمشاشة 160 مليون، مشاريع اللي ما زالين حافظينها عن ظهر قلب، ديال واد أكايه داروا لو تحويل اعتماد، يدروه في حاجة أخرى.

أنا لما طرحت هاذ السؤال، يعني هاذي إعتادات مالية مجمدة، فوائد كينة اللي كتبلغ واحد 4 مليار درهم، ولكن الفوائد اللي هي متراكمة، اللي كتبلغ 24 مليار واللي المغرب في أمس الحاجة لها. كما قلت على أن الميزانية

الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2003، وكنا نعمل، كباقي النواب والمستشارين وكذلك الحكومة والحقوقيين، على أن يكون للفصل 41 من قانون المسطرة الجنائية دورا محما في إرساء العدالة التصالحية، لكن للأسف الشديد الأرقام المتوفرة تبين أن الإقبال على هذا النوع من البدائل مازال محدودا: في سنة 2007 تمتع بمسطرة الصلح 2418 شخص، في 2008 كان 3465، في 2009 كان 1722، في 2010 كان 2634، في 2011 كان 2569، هذه الأرقام بالنسبة لمجموع محاكم المملكة، وبالنظر إلى نسبة القضايا الجنحية الراجعة أمام المحاكم والتي يتم البت فيها بالحبس أو الغرامة أو هما معا، هذه الأرقام تبقى أرقاما دون مستوى ما كنا نطمح إليه.

يبقى أن نعرف ونجيب على تساؤلكم: ما هي الأسباب التي أدت إلى عدم الإقبال على الصلح بين الأطراف ولماذا لم يتم تفعيل هذه المادة 41 من قبل جهة النيابة العامة؟

بالطبع هناك أسباب متعددة، أهمها وهو أن الناس - للأسف الشديد - وفي إطار النزاعات القائمة يستهدفون في الغالب الذهاب بعيدا في التقاضي واستصدار أحكام قضائية بعيدا عن منطق التصالح الذي ينبغي أن يسود بين مكونات المجتمع.

ثانيا، المسطرة نسيبا معقدة. ثالثا، نشير هنا إلى أن السيد وكيل الملك في هذه المسطرة، ليس له حق المبادرة، لأن الفصل 41 إنما يعطي وكيل الملك حق المبادرة حينما يكون التنازل مكتوب في غياب المشتكي أو في حالة عدم وجود مشتكين، فقط يكون لوكيل الملك حق دفع الناس إلى التصالح. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس،
السيد الوزير،

كمارس، أتفق معكم في بعض المناحي ولكن أعتقد أن المجتمع المغربي الذي هو معروف بتجدر ثقافة التصالح نظرا لما يتسم به من قيم وقيم إسلامية، أعتقد أن المشكل الأساسي، وهذا تعرفونه أكثر مني، هو يكمن في عدم توفر العدد الكافي في النيابة العامة من موارد بشرية لإعطاء الوقت الكافي، لأن عندما نقول التصالح، هو تقارب وجهة النظر وإعطاء الوقت الكافي لكي يتبين للأطراف أن الطرف الذي يريد أن يقرب وجهة النظر هو ليس مع هذا أو ذلك، وتعرفون أن الإحالات على النيابة العامة من طرف الضابطة القضائية بعد بالعشرات، في بعض الأحيان بالملئات، ودرس الملفات يكون في ظروف تنسم بالضغط النفسي على قضاة النيابة العامة.

وبطبيعة الحال هذا لا يتأتى منه التوصل إلى تفعيل هذه المادة، ونحن

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم.
السادة الوزراء،
الزملاء المحترمين،

السيد الوزير، لقد ارتأينا في الفريق الاستقلالي طرح هذا السؤال لأهميته وكما تعلمون كوزير للعدل والحريات وكحمام سابق ممارس أن قانون المسطرة الجنائية الذي دخل حيز التطبيق منذ ما يقرب من 7 سنوات قد جاء بعدد كبير من الآليات ومن المساطر والمبادئ لضمان حقوق الأفراد والمجتمع، وكذلك قرينة البراءة والمحكمة العادلة والملاءمة مع الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

كما أن قانون المسطرة الجنائية يحسب له أنه جاء ببدائل من أجل الحد من العقوبات السالبة للحرية، ومن أهمها المادة 41. المادة 41 التي أعطت الإمكانية للتصالح بين الأفراد وكذلك من أجل - بطبيعة الحال - الحد أولا أو تخفيف العبء عن المحاكم وريح الوقت، ثم كذلك ترك القضاء ليركز مجهوداته على القضايا الجنائية أو الجنحية الشائكة، ثم كذلك للحد من البطء في البت في الملفات وكذلك المحافظة على الوثام بين أفراد المجتمع، وخاصة كلما تعلق الأمر بأفراد عائلة واحدة أو ينتسبون إلى قبيلة أو دوار أو حي مشترك. وأخيرا الحد من الاكتظاظ الذي تعرفه المؤسسات السجنية.

إلا أننا نرى على أرض الواقع، وكما تعلمون السيد الوزير، أن تفعيل هذه المادة بقي دون الطموحات وما أشرنا إليه، وكنتم في ذلك الوقت قد أبدتم عدة آراء وساندتم هذا الإجراء خلال مناقشة قانون المسطرة الجنائية. وبطبيعة الحال نود، ومن خلال هذه الجلسة وهذا السؤال، أن نعرف ما هي الدواعي التي أدت إلى عدم تفعيل هذه المادة على الرغم من أهميتها وما توخاه المشرع من تشريعها؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم، رئيس الفريق، أشكركم على هذا السؤال المهم وأشاطركم كل ما تفضلتم به بخصوص العدالة التصالحية التي ارتأى مشرع قانون المسطرة الجنائية أن يوجه إليها الناس وأن يجعلها سبيلا بديلا عن العدالة القضائية التي تصدر الأحكام الإلزامية.

صحيح، أنا من موقع النائب البرلماني، وأتم السيد المستشار من موقع المستشار البرلماني أيضا، ساهمنا في مناقشة مشروع قانون المسطرة الجنائية

المستشار السيد عبد الرحيم عثمان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين المحترمين،

بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت من أجل تزويد مختلف مناطق المملكة بالماء الصالح للشرب، نلاحظ مع ذلك أن العديد من الجهات لازالت تعاني من صعوبات كبيرة في الوصول إلى الماء الصالح للشرب، خصوصا بالعالم القروي والمناطق النائية والجبلية التي لازالت محمشة نتيجة السياسات الحكومية المتعاقبة التي زادت في تعميق مشاكل المغرب العميق وإقصائه من كل ثمار التنمية. ولازالت النساء والأطفال في البوادي يقطعون مسافات طويلة من أجل الوصول إلى الماء الذي يشكل أولى أساسيات الحياة الكريمة.

وفي هذا الصدد، نسألكم السيد الوزير: كيف تفسرون هذا الفشل الحكومي المتواصل في توفير أسط شروط حياة المواطنين في المناطق النائية والتي يشكل الماء أهم مكوناتها وركيزة أساسية من ركائزها؟ وما هو برنامج حكومتكم لضمان تزويد كافة مناطق المغرب بالماء الصالح للشرب؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد فؤاد النوري، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا أشكر السيد المستشار المحترم على هذا السؤال، وعليه فجوابا على سؤالكم حول الخصاص في الماء الصالح للشرب، وخاصة في المناطق القروية أو المناطق النائية، لحد الساعة تعرف وتيرة تزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب وتيرة سريعة وتقدم ملموس، حيث سجلت إلى أواخر سنة 2011 معدل 92% في الوسط القروي من تزويد الساكنة بالماء الشروب، وقد بلغت الاستثمارات المهمة التي رصدت لهذا البرنامج حوالي 13 مليار درهم ما بين 1995 وهي كانت بداية واحد البرنامج الوطني لتزويد القرى بالماء الشروب و 2011 ولفائدة ساكنة قروية تناهز 12,3 مليون نسمة.

وكما أخبركم، السيد المستشار، أن المكتب الوطني للماء الصالح للشرب قد سطر كذلك برنامج للفترة ما بين 2011 و2016 بتكلفة مالية تناهز 5 مليار درهم، يتوخى منه بلوغ التزويد للقرى إلى نسبة 96% من التغطية

نقول عليكم كثيرا، أولا كإنسان ممارس، محامي، قد عاين وعاش عددا كبيرا من المحطات في مثل هذه القضايا، ثم كذلك كإنسان حقوقي بامتياز، وثالثا كشخص متشبع بالقيم النبيلة ومنها القيم الإسلامية من أجل ترسيخ ثقافة التصالح وأهم مكان يمكن أن نرسخ فيه ونسدي خيرا كبيرا للأطراف هو عند محاولة وأد تلك الخلافات داخل المحاكم وترميم التصدعات.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير العدل والحريات:

أشكركم السيد الرئيس على ما أصبغتم به على العبد الضعيف من أوصاف، أرجو أن أكون في مستواها. فقط أريد أن أوضح أن النيابة العامة يدها مغلوطة بمقتضى المادة 41 لكي تقوم بمبادرة إجراء الصلح بين الأطراف، في الفقرة الأولى نظرا لأنه حينما يحضر الأطراف ينبغي للمتضرر أن يكون هو المبادر ويطلب بالصلح وحينئذ تبدأ هذه المسطرة، وإنما النيابة العامة يمكنها أن تلتجئ إلى مبادرة الصلح حينما يغيب المتضرر أو حينما يكون هناك تنازل، هذا ينبغي أن نقوله صراحة عيب في النص ينبغي مراجعته، وأنا لا أعتقد سيدي أن شخصا متضررا يطلب الصلح ولكن النيابة العامة تغلق هذا الباب، هذا شيء غير مقبول وغير مرفوض ولا يمكن أن نسمح به مطلقا.

فضلا عن ذلك سيدي، أنه حينما تقع خصومات، ينبغي أن يقوم المجتمع ويحاول التسديد بين الناس وردم الهوة بينهم حتى إذا ما أصبح الصلح حقيقة اجتماعية بين الطرفين، يبقى فقط أن يقول القضاء كلمته بالتصديق عليها، لا تطلبوا ولا تنتظروا من النيابة العامة من أن تكون هي التي تتحول من جهة اتهام إلى جهة توفيق وجهة يعني إبرام مصالحات، هذا شيء يفوق إمكاناتها حتى ولو ضاعفنا رجال ونساء النيابة العامة بالعشرات.

ينبغي أن يقوم المجتمع، وأقول المجتمع، أن يتدخل وأن يسدد وأن يحاول على التقريب بين الناس حينئذ يمكن أن نتصور أن هذه المقاربة التصالحية التي ينبغي أن تكون بديلا للمقاربة الجزائية ستجد لها مكانا عندنا في عدالتنا.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة. وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة حول الخصاص في الماء الصالح للشرب في بعض مناطق المملكة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل.

الإقليم الفلاني هاش لحقنا. وتتناوكم أنه تخرجوا وتشوفوا المحلات اللي باقين فيهم الناس أولادهم تخرجوا من المدرسة ويمشي يرفد السطل ويمشي يجيب لوالديه الماء.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد المستشار.

غير باش نوضح كنت يوم الجمعة في أرفود، تنقلت مشيت إلى الطاوس في جنوب أرفود من بعد طلعت امشيت إلى بوذنيب في طريق بوعرفة ورأيت مشاريع كثيرة، والتقيت مع المنتخبين ديال الجهة والناس المسؤولين بمصالح الماء.

يمكن لي نقول لك بأنه الماء الشروب منتشر في جميع أنحاء المغرب، ولكن احنا قلنا وصلنا لـ 92% يعني ذاك 8% ديال القروي هي مليون و200 ألف نسمة تقريبا ما خصهاش تبقى، أنا متفق معك، حتى ذاك مليون و200 ألف نسمة خصنا إن شاء الله في المستقبل نصلو لهم الماء.

وعندي هنا واحد الجدول اللي تيعطي نسبة التزويد في كل إقليم، كاين بعض الأقاليم اللي كاين الأرقام 63%، كاين مثلا الأقاليم الجنوبية اللي وصلها 100%، ولكن راه احنا قلنا في البرنامج ديالنا إن شاء الله في نهاية 2016 أقل نسبة غادي تكون هي 80% في التزويد ديال المناطق القروية، أما في المناطق الحضرية التزويد ديالو 100%. وأنا أشاطرك الرأي أن الماء هو أسلوب أساسي للتنمية البشرية والتنمية الاقتصادية.

ولهذا، أتمنى من السادة المستشارين إن شاء الله باش يدافعوا كذلك على ميزانية وزارة الماء باش تكون ميزانية الاستثمار ميزانية مهمة واللي تحقق الأهداف ديالكم وعبركم الأهداف ديال المواطنين جميعا وخاصة بالمناطق القروية والنائية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مشاركتكم في هذه الجلسة.

نواصل مع السؤال الموجه إلى السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة حول حصيلة البرنامج الوطني لمدين بدون صفوح. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

وكذلك 80% كأقل نسبة لكل إقليم من أقاليم المملكة.

وكذلك هناك برنامج إضافي سطره المكتب مع مديرية الجماعات المحلية بوزارة الداخلية، وهذا البرنامج لتزويد التجمعات السكنية والدواوير الشبه المعزولة البعيدة عن المنشآت المائية، هذا البرنامج الغلاف ديالو المالي هو تقريبا 725 مليون درهم، ويمم تزويد 1349 دوار في 22 إقليم، وهذا البرنامج غادي يكون إن شاء الله لفائدة ساكنة قروية تناهز 550 ألف نسمة، وتمويل هذا البرنامج غادي يكون بشراكة ما بين المكتب الوطني للماء الشروب، هو غادي يمول 273 مليون درهم، ووزارة الداخلية عبر مديرية الجماعات المحلية والأقاليم والجماعات بمبلغ يناهز 452 مليون درهم. وهناك عدة برامج إضافية لتزويد المناطق النائية بالماء الشروب، منها كاين هناك برامج نموذجية اللي يمكن لي نعطيكم توضيحات إضافية في التعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الوزير،

السيد الرئيس،

السادة والأخت المستشارة،

السيد الوزير، ملي تنسمعو الجواب ديالكم، احنا ما تنكروش بأنه كاين مجهودات، ولكن ملي تنسمعو الجواب ديالكم كأنا ما بقاش مشكل في المغرب، كلشي عندو الماء، وأنا أتمنى من السيد الوزير بأنه ياخذ السيارة ديالو، ما نمشوش بعيد من العاصمة وحتى داخل الدار البيضاء، ونشوفو بأنه كاينين الناس يشستكون من قلة الماء.

خصنا نقولو الواقع ونقولو بأن كاين مناطق اللي استطعنا بأنه نحققو فيها هاذ الشيء، ولكن كاين مناطق اللي لازالت محتاجة إلى هاذ الشيء.

احنا نتعرفو بأن الماء مادة حيوية ومادة مهمة لبلادنا، نتعرفو بأن المشكل الحقيقي هو ها الماء جبناه، ولكن المستهلك الضعيف بشحال غادي يخلص؟ بشحال غادي يدخل الماء؟ بشحال غادي يخلص للشركات؟ هذه أشياء اللي هي ما اعطينهاش الاهتمام، لأنه المسكين في حاجة إلى الماء ولكن ما اعطينهاش حتى الوسائل باش يشريه أو باش...

ثانيا، احنا نتعرفو بأن نسبة التوحد "الغيس" اللي الآن بلغت 30%، خصوصا في السدود القديمة، ونتعرفو كذلك على وجود برنامج في عملية التشجير للحد من هذه الآفة، هذه أشياء اللي الحكومة مازالت لم تنتبه لهم. ولنا احنا باقين نتعرفو هو أن بلادنا لازالت محتاجة باش تليي الطلب ديال السادة الساكنة في هذه المادة الضرورية للحياة.

نتمنى منكم بأنه تجيونا ببرامج، وتقولوا لنا بأنه في الجهة الفلانية أو في

الصعوبة ديال ترحيل هذه الأسر، عدد من هذه الأسر ترفض الحلول المقترحة، أو أنها تريد أن تستفيد عدة مرات، لأنه الأولاد كبروا والأسر ولات مركبة، وهذا أمر اللي كنعانيو منه في عدد من المدن.

الندرة وصعوبة تعبئة العقار، لما تعبى عقار معين ل 1000 نسمة وكثير برنامج فيه ويخرجوا لك 300 واحد إضافي، كنولي المشروع اللي أنت امشيقي على أساسه ما ابقاش متناسب مع ذلك الأمر، فبالنالي تيولي عندك مشكل في بلورة الحل المقترح.

كذلك هناك مشكل مرتبط بمحدودية دخل بعض الأسر، اللي الحلول اللي مقترحة لها بالرغم من المساعدات اللي كتقدم الدولة لا تتمكن من أنها تلج، فلذلك نطمح إلى أننا نوجدو حلول على هذا المستوى، الجواب المتقدم الذي نسعى إلى بلورته هو تجاوز هذه الاختلالات وتكثيف العرض السكني.

اليوم ربما ما بقاش مطلوب منا أننا نبقاو في سباق ضد الزمن مع هذه الظاهرة، خاص الوزارة والحكومة تكون عندها قدرة على تكثيف العرض السكني وعلى أنها تفتح شروط متساوية لكل المواطنين والمواطنات، خاصة محدودى الدخل، من أجل أنهم يستفيدوا، وربما أننا سنقارب هذا الأمر في إطار سياسة المدينة اللي كنعناو أنها تكون كتشكل بالنسبة لنا مدخل جديد لهذا الأمر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم.

نعم، السيد الوزير، هذا برنامج وبرنامج لعدة سنوات، وأتكم على الحصيلة، وأعتقد أن الحصيلة غير مشجعة وأن مجموعة من المدن التي كانت مبرجة أنها ستكون مدن بدون صفيح كان ذلك مجرد شعار، إلا جينا ناخذو بعض المدن كتجارة، كالدار البيضاء، كعدة مدن لا داعي لذكرها، مازالت بصفيح.

وكذلك اعترفت، السيد الوزير، منذ توليكم مهام هذه الوزارة أن هناك خصاص كبير في السكن قد يصل إلى 400 ألف سكن سنوي، رغم المبالغ الضخمة التي رصدتها الدولة خلال العشرية الأخيرة مازال الوضع صعب ومازال ما درناش تغطية شاملة لجميع المدن، وأشنو هو الحل؟

كذلك الهيكلة التي جاءت بها الحكومة الجديدة أضافت عبارة ديال سياسة المدينة إلى قطاع السكني والتعمير، وفي هذا الإطار ماذا أعدتكم للمدن التي لا يتواجد بها السكن الصفيحي في إطار مقارنة إعداد مخططات التهيئة وحمايتها من السكن الصفيحي، خصوصا المتواجدة بالمناطق الجبلية وذات الطابع القروي؟ وأشنو هو النصيب ديالها من الميزانية العامة؟ مدينة

دشنت بلادنا في العشرية الأخيرة برنامجا وطنيا لجعل مدننا المغربية مدنا بدون صفيح عبر مراحل متعددة، حيث عبأت الحكومة السابقة لذلك جميع الإمكانيات المتاحة من أجل إنجاح هذا البرنامج الوطني المحوري والهيكلية في نفس الوقت، ذلك أنه سيجعل مدننا المغربية مدنا بدون سكن صفيحي، وهنا لابد من الإشارة إلى أن الحكومة السابقة بذلت مجهودات مهمة في هذا الباب، إلا أنه مع مرور الأيام بدأت بعض التغيرات تعترض هذا البرنامج الوطني، حيث لم تكتمل مجموعة من المدن المبرجة برامجها التي سطرها في مجال التأهيل الحضري لمحاربة السكن العشوائي وإيجاد السكن اللائق لكل مواطن ومواطنة في أفق هذه العشرية الثانية.

سؤالنا، السيد الوزير المحترم، ما هي حصيلة البرنامج الوطني لمدن بدون صفيح؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد محمد نبيل بنعبد الله، وزير السكني والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

برنامج مدن بدون صفيح برنامج هام جدا أثر فعلا نتائج مهمة، ساهمت بشكل ملحوظ في تحقيق إنجازات، وهذه الإنجازات يمكن أن نعتبر أنها تتجسد في كون أن البرنامج يهيم 348 ألف أسرة أي حوالي مليون ونصف مواطنة ومواطن موزعة على مستوى 85 مدينة، 84 من هذه المدن تم الإعلان أنها مدن بدون صفيح، أعتقد أن هاذ 84 اليوم تحتاج إلى مراجعة لأن سنة 2011 كانت سنة خاصة جدا، وربما أن بعض أحياء الصفيح عاود رجعت في بعض ضواحي المدن.

في هذا الإطار، كيمكن لنا نقولو بأنه بقت واحد 170 ألف أسرة اللي تحتاج إلى المعالجة، علما بأنه 178 ألف أسرة تمت المعالجة ديال أوضاعها، وهاذ الشيء اللي ممكن من إعلان 44 مدينة بدون صفيح.

اليوم كذلك 13 ألف و600 أسرة معنية في اللحظة اللي تنتكلمو فيها بوحداث في قيد الإنجاز وهي في طور الترحيل، ونسبة تقدم البرنامج على مستوى المدن المتبقية، يعني 41 مدينة، يمكن نعتبرو بأنه كنعرف تفاوت ما بين 10 و100%.

هناك أسباب اللي كنعجل أننا كنعانيو من إكراهات اللي من الضروري أنها نوقفو عليها:

الإكراه الأول، هو باستمرار وحسب الإحصاءات، التزايد المضطرد للأسر المعنية، كنعصي قد وقد ديال الأسر، ولما كنعجي للتنفيذ كتوجد نفسك أمام عدد متزايد ديال هذه الأسر.

نتقل مع السؤال الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية حول عدم مساهمة المقررات الدراسية للتغييرات الدستورية التي عرفتها المملكة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار. السي بوغمر، تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم بوغمر:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

لا يخفى عليكم، السيد الوزير، أهمية الدور الكبير الذي تلعبه المدرسة في تكريس قيم المواطنة وإشاعتها وترسيخ الإحساس بالمسؤولية وتنمية دعائم المجتمع الديمقراطي الحدائي من خلال تثبيت قيم الحوار والمبادرة والاحترام والنزاهة والمساواة وغيرها من القيم الإنسانية.

في هذا السياق تبرز أولوية تكييف برامج التربية على المواطنة على مقتضيات الدستور الجديد وتضمن محتوياته في البرامج الدراسية من أجل مواكبة كل المنظومة التعليمية الوطنية وعملية التنشئة للتحويلات الدستورية والسياسية لمختلف الأوراش الإصلاحية التي تعرفها بلادنا.

وتأسيسا عليه، فإننا نسألكم السيد الوزير عن مدى حضور هذه المضامين والمقتضيات الجديدة في المقررات الدستورية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد الوفا، وزير التربية الوطنية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

السادة المستشارون،

مباشرة بعد مصادقة الشعب المغربي على الدستور الجديد اللي عرضو جلالة الملك، اهتمت وزارة التربية الوطنية بإدراج كل المقتضيات الجديدة اللي جات في الدستور الجديد في مادة الاجتماعيات.

وهكذا أصدرت الوزارة مذكرة تحمل رقم 145 بتاريخ 10 أكتوبر اللي كنتقول بأنه لابد من إدراج كل الأشياء الجديدة في الدستور في الدروس المتعلقة بالمواطنة، وتم إعداد دليل تربوي اللي كيشرح النقط الرئيسية اللي برزت في الدستور الجديد.

وفي هذا الباب، نظم يوم دراسي بتاريخ 24 نونبر 2011، قبل مجيء هذه الحكومة، لمناقشة هذا الدليل والمصادقة عليه، وتم اعتماده من طرف الهيئة التربوية المكونة من المفتشين وبعض المتدخلين في المنظومة البيداغوجية التربوية، ودخل هذا الدليل للتدريس كذلك في مراكز التكوين، وتم مراسلة دور النشر اللي كتصدر الكتاب المدرسي المتعلق

ما عندهاش مدن صفيح ولا تستفيد، أشنو هو النصيب ديالها؟ أشنو الجزء ديالها؟

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار.

على أي حال احنا أولاد اليوم، وبالتالي لما نعالج مشكل ديال مدن الصفيح خصنا نطلق من ما تسعى إلى القيام به هذه الحكومة في إطار الارتكاز على الجهود الجبارة التي بذلت في عهد الحكومات السابقة، لأنه لا يمكننا القول بأن هاذ المجهود كامل 178 ألف أسرة اللي كانت معنية بالبرنامج ديال مدن بدون صفيح هذا ماشي بالشيء الهين.

ثم أعتقد أنه اليوم، وهذا بالضبط ما يشكل بالنسبة لنا مدخل مغاير لمعالجة هذا الموضوع، اللي مطلوب منا كوزارة اليوم هو أن نقارب المشكل السكني في إطار البحث عن تقليص العجز اللي ماشي ديال 400 ألف، العجز اليوم ديال 840 ألف وحدة سكنية، واحنا نسعى إلى أن نقلصه إلى 400 ألف في نهاية هذه الفترة ديال هاذ الحكومة.

ونعتقد بأنه أحسن مقارنة هو أن تتوفر الحكومة على سياسة متكاملة لتكثيف العرض السكني وتنويعه وتوجيهه بالخصوص إلى الفئات الأقل دخلا وتوفر لهم كذلك شروط مناسبة للولوج إلى السكن، لأنه هذه مناسبة باش نقولو للمواطنات والمواطنين، واحد اللي ساكن في الكراء هاذي 25 عام في حي فقير من الأحياء ديال المدن المختلفة ديالنا، واللي كيخلص 1200 أو 1300 درهم في بيت صغير، وساكن فيه هو و10 ديال القوم، هذاك عمرو ما غادي يستافد من بقعة أرضية أو من سكن اجتماعي، لأنه ما ساكنش في مدن صفيح.

العدالة الاجتماعية تقتضي أن تكون لنا سياسة متكاملة موجهة للفئات المعوزة بكاملها وأن لا نظل في ظل هذا السباق ضد الزمن لأنه بشكل ما عندما نعالج مدن الصفيح، نعالج السكن غير اللائق، نعالج السكن العشوائي، عمليا وكأنا نقول لمن يقوم بهذا الأمر: "أجيو الله يخليكم، راه أتم غادي تستافدوا". خص تكون عندنا الجرأة أننا نقولو بأنه هاذ الأمر هذا، من بعد هاذ المجهود اللي تبذل وبعدما نحاولو نعالجو الملفات العالقة، خصنا نوجهو سياستنا في اتجاه مغاير على أساس أن الحكومة مطالبة بالعدالة الاجتماعية وبالمساواة بين المواطنات والمواطنين في الخدمة العمومية.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وشكرا السيد الوزير على مساهمته في هذه

الجلسة.

السيد وزير التربية الوطنية:

شكرا.

أنا أشاطر، السيد الرئيس، السيد المستشار، أنا أشاطر كل ما قلتوه في هاذ الباب، وبالتالي معكم الحق أنه هاذ الموضوع هذا اشتغلنا فيه، وآنا احنا باشتغال على مستوى الكتاب المدرسي مع الخبراء والناس المتدخلين في المنظومة التربوية.

ولكننا على استعداد بأن نسمع لجميع المقترحات، ولذلك أنا مستعد نوضع رهن إشارة السيد المستشار المحترم الدليل اللي صايبنا والمذكورة 154 اللي تكلمنا عليها، وإذا كان عندكم ملاحظات مرحبا بها ولكن قبل نهاية شهر يونيو، لأنه شهر يونيو غادي نعطيو الموافقة للناشرين باش يخرجوا الكتاب اللي غادي تدخل فيه كل هاذ المستجدات المتعلقة بالدراسة اللي كبحكم الآن العمل السياسي في بلادنا، لا الآن ولا في المستقبل. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

نتنقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الصناعة التقليدية حول مجمع الصناعة التقليدية بطنجة، والذي سينوب عنه السيد وزير العلاقات مع البرلمان. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

تعلمون، السيد الوزير، أن طنجة من المدن المغربية العريقة الزاهرة بأنواع التراث وبالحمولة الحضارية الضاربة في أعماق التاريخ، وتتجلى جمالية الإبداع الحضاري في التراث الصناعي التقليدي الذي يشهد للصانع الطنجاي بالمهارات وبالحس الإبداعي الرفيع، كما أن طنجة تضم عدد كبيرا من الحرف الفنية والخدماتية الناعمة الصيت.

ولأجل الحفاظ على موروثاتنا الحضارية، فقد فكرت الوزارة الوصية مشكورة في صيانة وتجديد فضاءات وواجهات مجمع الصناعة التقليدية بطنجة، ورصدت لذلك أموالا هامة تنسجم مع الرغبة في إنجاز معلمة حضارية تناسب مجد وأصالة عروسة الشمال. كما أن تجديد بناء المجمع يأتي في سياق المواكبة الميدانية للأنشطة الملكية السامية المتميزة بمناطق الشمال عموما وبتنجة على وجه التحديد.

لكن، ومع كامل الأسف، فإن تجديد المجمع لم يعكس إطلاقا تلك الرغبات النبيلة للمسؤولين، بحيث وقع ارتباك ملحوظ في عملية التجديد والتجميل والصيانة، كما وقع خلط في اختيار الألوان والأشكال، وانفرط عقد التناسق الفني والجمالي مما جعل العارفين بأمر البناء يندهشون لهذا

بالجانب الاجتماعي في هذا الكتاب المدرسي، على أساس يتم تحيينه بالمتنصيات الجديدة للدستور في الكتاب المدرسي. وهاذ الكتاب المدرسي غادي يبرز في الدخول المدرسي المقبل هاذ الإصلاحات، هاذ التحيين اللي دخل على الكتاب المدرسي خاصة الكتاب المتعلق بالاجتماعيات، واللي كيتدرس في سن الإعدادي بالدرجة الأولى لأنه في هاذ المستوى هاذ كيتفهم هاذ المتنصيات الجديدة في الدستور.

ومع ذلك، كايين بعض المؤشرات في السلك الابتدائي كذلك، باش يفهموا الوليدات والبنات أنه كايين دستور والفصل ديال السلط، ولكن غير مبادئ أولية، ولكن المهم في الإعدادي، وتوصلنا بهاذ الكتب المصححة وآنا معروضين على اللجنة المركزية البيداغوجية اللي غادي تعطي المصادقة ديال هاذ الموضوع ديال الكتاب المدرسي، وبالتالي غادي يصدروا هاذ الكتب في الدخول المدرسي 2012-2013. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. تفضلوا السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم بوغمر:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير أولا على الإجابة وأنا ن فكر بطريقة واحدة.

السيد الوزير، أنا أذكركم أننا، إذا تذكركم، في الاجتماع ديالكم اللي درنا معكم في إطار الإتحاد العام الديمقراطي للشغالين، هاذك الاجتماع اللي ما كملش، من ضمن الأفكار اللي كنا غادي نجيبو لك، السيد الوزير، هاذ المشروع. عندنا مشروع حتى احنا متكامل في إطار... لأن الديمقراطية ماشي هي الانتخابات وصناديق الاقتراع واشكون نجح واشكون سقط، الديمقراطية هي سلوك، والسلوك اشكون اللي كيقوموا واشكون اللي كياسوس؟ الخلايا إما الأسرة وإما المدرسة، بما أن واحد المجموعة ديال الأسر في هاذ البلاد تخلت عن هذا الدور، وللأسف، كبتقى المؤسسة التعليمية لأنها مؤسسة الدولة، لأن الدولة هي الراعية للجميع.

إذا كنتم، السيد الوزير، تفكرون بهذه الطريقة، وهذه الطريقة إيجابية، لأن الدستور اللي توضع ما توضعش لنا احنا، توضع للأجيال القادمة والأجيال القادمة إذا ما أسسناش جيل، جيل من أجل الديمقراطية، هو ماشي ديمقراطية من أجل هذا الجيل، ولكن الجيل اللي يمكن له يدبر هاذ الديمقراطية، لأن هناك واحد الزخم كبير أو هناك تحرك كبير يعرفه المغرب، إذا ما أسسناش جيل قادر على استيعاب هاذ التغيرات التي عرفها المغرب كأننا كنكبو الماء في الرملة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. هناك تعقيب السيد الوزير؟ تفضلوا.

لكي تتواصل بشأنه ميدانيا من أجل أنها توقف على أي اختلال يمكن لو يطل هاذ المسار اللي طبعه التشارك وطبعه الحوار وطبعه الإشراف ديال مجموعة من الأطراف، مشاركة متنوعة، إذا كان أي خلل للحكومة جاهزة أنها تتواصل ميدانيا لتصحيح الأمر والخروج بهذا المشروع فعلا إلى تحقيق الأهداف التي رسمت له.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

شكرا السيد الوزير.

أولا فقط كتعقيب بالنسبة احنا ما نصيناش أو أشرنا على أن هناك اختلالات، بل العكس أنه هو حقيقة تم تشارك جميع الفاعلين، الرئيس ديال الغرفة وأعضاء الغرفة، وأنا أول سؤال ديابي اللي وضعت في هاذ البرلمان وفي هاذ المجلس الموقر وهو إعادة الهياكل ديال مجمع الصناعة التقليدية.

حقيقة الوزارة مشكورة أنه في إطار التعاون الدولي الإسباني، تمت هذه الاتفاقية من أجل تجديد وهيكلة المجمع ديال الصناعة التقليدية، إلا أننا احنا تفاجأنا أنه ملي وقعوا ذوك (Les panneaux) اللي فيه الصور ديال المشاكلة ديال المجمع ديال الصناعة التقليدية أنه لا يليق لتلك البصمة ديال الصانع التقليدي المغربي، ابغيناه يكون في شكل حضاري ويحافظ على التراث وعلى الأصالة المغربية، هذا هو البيت ديال القصيد، أما احنا مع الإصلاح.

ولكن الأشغال اللي هي مقرر الآن إنجازها لم تتجاوز إعادة ديال الترميم والترزين، وكتبتي طبعا هذه الحلول أنها ترقيعية. وكنت رئيس ديال الغرفة ديال الصناعة التقليدية بطنجة، وحقيقة أنه هاذ المجمع سعى إلى عدة إصلاحات ترقيعية، جاء واحد الوقت في واحد الحكومة وفي واحد الوزارة اللي محسوب عليها من دابا للفوق أنه تكون ضد المسائل الترقيعية، ابغينا يكون واحد المجمع على مستوى مدينة طنجة، لأن المطلوب من الوزارة الوصية على القطاع والحكومة إيجاد حلول لبناء واحد المجمع ديال الصناعة التقليدية ومركب ديال الصناعة التقليدية في طنجة من أجل الرفع من اليد العاملة، وهادي هي اللي كتبحث عليه الحكومة، وخاصة أن مدينة طنجة مع الميناء المتوسطي اللي كاين دابا حاليا ومع إعادة هيكلة الميناء الترفيهي، كاين هناك عدد ديال السواح اللي كيتوجهوا إلى مدينة طنجة، وخاصة اللي كيتقدموا على طنجة عبر البواخر العابرة للقارات، اللي تيوصل دابا حاليا العدد ديال السواح 100 ألف سائح سنويا والرقم متزايد.

إذن هاذ العدد ديال السياح إذا وجدنا لهم واحد المجمع في المستوى ووجدنا لهم واحد المركب صناعي في المستوى، أول حاجة ما غادي يتوجهوا

الارتباك في الذوق وفي التنفيذ.

لنا، نسائلكم السيد الوزير: ما هي الأسباب التي أدت إلى عدم التوفيق إطلاقا في عملية التجديد؟ هل بالإمكان وضع تصور معماري آخر واستئناف أشغال التجديد بطريقة فنية أكثر دقة وصوابا؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني (نيابة عن السيد

وزير الصناعة التقليدية):

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للفريق الاستقلالي على هاذ السؤال الموجه إلى الحكومة بشأن مجمع الصناعة التقليدية بطنجة.

السيد الوزير الذي يعتذر لظرف طارئ، يؤكد في جوابه على ما يلي: أن تأهيل بنيات الإنتاج والتسويق للمنتجات ديال الصناعة التقليدية كنتشلها واحد الرؤية ديال 2015 اللي تعتبر بمثابة واحد التعاقد وطني بين الحكومة ومختلف الفاعلين للنهوض بهذا القطاع الحيوي في اقتصاد بلادنا. الأمر الآخر يؤكد بأنه العمل في هذا الموضوع يتم في إطار شراكة ثلاثية، اللي فيها الوزارة والي فيها وكالة تنمية أقاليم شمال المملكة وفيها الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي. والأهداف اللي هاذ الشراكة توخت أن تحققها، أهداف أربعة أساسية:

أولا، إصلاح الوضع اللي فعلا أكدتم عليه والي كاين فيه إجماع بأنه وضع متردي، في إطار إعادة الهيكلة؛ الأمر الآخر هو الزيادة في عدد المحلات لاستيعاب عدد أكبر من الصناع التقليديين؛

والأمر الثالث هو تحسين المحيط والجاذبية ديال المجمع؛ وأخيرا طبعا هو أنه هاذ الشيء ينعكس كله في إطار رفع رقم المعاملات وتحسين العائد على الوضع ديال الصناع التقليديين الاجتماعيين والاقتصاديين.

أيضا يؤكد السيد الوزير بأنه هاذ الأمر كان في إطار نهج التشارك ولم يكن فيه أي أفراد، وكان في إطار تشارك يعني طيلة كل المراحل ديال التعاطي مع هاذ الملف، وصولا إلى اعتماد التصميم تم بطريقة تشاركية، وقعت فيه المصادقة على كافة الأطراف المعنية. ولهذا هاذ المنهجية كان من مفروض تعطي واحد التحفة معمارية وعمرانية لتضاف لهاذ العروس ديال الشال وتكون قطب جيد وجميل في مناخ أجمل اللي هو هاذ المدينة.

اليوم، إذا السيد المستشار يؤكد بأن هناك اختلالات أو أن هناك بعض الأمور لم تصل إلى تحقيق هاذ المطلوب، فالحكومة مستعدة وجاهزة

نحن متفقون على أنه المطلب ديال النهوض بهذا المجمع لا خلاف حوله، العمل امشى بطريقة جيدة، كايين بعض الملاحظات، والسيد الوزير يؤكد على أنه جاهز بالتعامل معكم مباشرة وميدانيا لتصحيح ما يمكن تصحيحه. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وشكرا لمساهمتمكم.
ورفعت الجلسة.

إلا غادي يتوجهوا إلى المسائل ديال الصناعة التقليدية، باش تقوية اليد العاملة، هذا هو الهدف، ابغينا من الحكومة أنه الوزير يوقف على هاذ المجمع ديال الصناعة التقليدية، وهذا طلب طبعا من جميع الفاعلين في هاذ المجال هذا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضل السيد الوزير، هناك رد على التعقيب؟

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجمع المدني (نيابة عن السيد

وزير الصناعة التقليدية):

شكرا السيد الرئيس.